جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان

إعداد
بدر الدين مازن صادق نواهضة

إشراف
د. حسن أيوب
د. جمال حنايشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2022م

محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان

إعداد

بدر الدين مازن صادق نواهضة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/02/03م، وأجيزت:

د، حسن أيوب	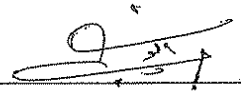
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. جمال حنايشة	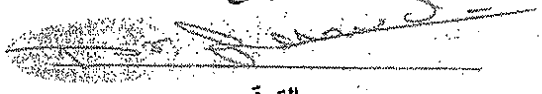
المشرف الثاني	التوقيع
د. نظام صلاحات	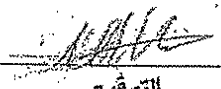
الممتحن الخارجي	التوقيع
د. إبراهيم أبو جابر	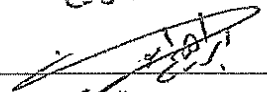
الممتحن الداخلي	التوقيع

الإهداء

إلى من قال الله فيهما

"وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا"

إلى أمي الحنونة وأبي الغالي..

إلى الأحبة أويس، نوار، زيد، أسامة، ماريا

وإلى شريكة عمري ساجدة

إلى عمي الأسير جمال ابو الهيجا

إلى الذين غادروا دنيانا وما غادروا شغاف قلوبنا

سامح وأدم، أسامة وحمزة

إلى السائرين إلى الله بصمت الداعين إليه بحكمة العاملين لدينه بصدق ووفاء

إلى الأصحاب والأحباب أهديكم عملي المتواضع...

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى أن من علي ووفقني في إنجاز هذه الأطروحة

شكري وتقديري لكل من علمني حرفا وقدم لي علما وأسدى النصيحة

من معلمي العزة والكرامة في مدارس وطننا الحبيب

إلى أساتذتي في جامعة النجاح الوطنية

وأخص بالذكر الدكتور المشرف حسن أيوب

الذي لم يبخل علينا يوما بعلمه وعطاءه

والدكتور جمال حنايشة وأعضاء لجنة المناقشة

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشـــارة اليـــه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: عبد العزيز عايض صادم نواصة

التوقيع: عبد نواصة

التاريخ: ٢٠٢٠/٤/٣

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

الملخص ..... ح

الفصل الأول مقدمة الدراسة ومنهجيتها 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها 4

1.3 فرضيات الدراسة 5

1.4 أهداف الدراسة 6

1.5 أهمية الدراسة 6

1.6 حدود الدراسة 7

1.7 منهج الدراسة 7

1.8 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها 9

1.9 الدراسات السابقة 10

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة 16

1.11 الاطار المفاهيمي 17

1.11.1 السياسة الخارجية 17

1.11.2 تفاعلات السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم المتعلقة بها 19

1.11.3 خصائص وأبعاد السياسة الخارجية 23

1.12 فصول الدراسة 34

الفصل الثاني المملكة العربية السعودية: نظام الحكم والسياسة 36

2.1 المقدمة 36

2.2 مبادئ وأسس نظام الحكم بالمملكة العربية السعودية 37

2.3 نظام الحكم 38

2.4 مبادئ وأسس نظام الحكم السعودي 39
2.5 نظام مجلس الشورى 40
2.6 النظام الملكي الدستوري 42
2.7 توزيع السلطات في المملكة 42
8.2 مؤسسات صنع القرار في السياسة السعودية 43
2.9 السياسة العامة للملكة العربية السعودية 53
2.10 على الصعيد الخارجي 54
2.11 محددات السياسة العامة على الصعيد الخارجي 56
الفصل الثالث رؤية محمد بن سلمان للتغيير 59
3.1 تمهيد 59
3.2 التغيير في فكر محمد بن سلمان 60
3.3 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور ومكانة المملكة الداخلي والخارجي 62
3.4 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور المملكة الداخلي 63
الفصل الرابع السياسة الخارجية لولي العهد محمد بن سلمان 68
4.1 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور المملكة على المستوى العربي والإقليمي 68
4.2 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور المملكة على المستوى الدولي 70
4.3 نمط العلاقة السعودية مع أقطاب المحيط الخارجي 71
4.4 العلاقة مع إيران 71
4.5 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان للعلاقة مع إسرائيل: 72
الفصل الخامس النتائج 80
المراجع العلمية 83
Abstract ..... b

محددات السياسة السعودية الخارجية في عهد الأمير محمد بن سلمان

إعداد

بدر الدين مازن صادق نواهضة

إشراف

د. حسن أيوب

د. جمال حنايشة

الملخص

هدفت الرسالة إلى توضيح محددات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بعد وصول الأميرمحمد بن سلمان لولاية العهد ، وعرض رؤيته بعد أن أصبح المحرك الرئيسي لأبرز السياسات السعودية .

استخدم الباحث المنهج التاريخي إلى جانب كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وامتد إطار هذه الدراسة من العام 2015 – 2021 .

أظهرت نتائج الدراسة أن منهجية محمد بن سلمان غير تقليدية وصدامية ، فيها خروج عن المألوف والمبادئ التاريخية للمملكة سواءً في السياسات الداخلية أو الخارجية.

سرعان ما تصادم بن سلمان مع خصومه ومعارضيه، على المستوى الداخلي شملت حملة الإعتقالات العديد من الدعاة والأكاديميين، إضافة إلى ناشطات ونشطاء معارضين وصولا لإغتيال الكاتب جمال خاشقجي.

حملة الإعتقالات ضد كبار الأمراء ورجال الإعمال في فندق الريتز كانت سابقة لم تحصل في تاريخ المملكة، كما أن عزل الأمير محمد بن نايف وغيابه عن المشهد شكل خروجاً عن كل التقاليد الملكية والأعراف الدبلوماسية.

عملت الحكومة على تحسين الوضع الإقتصادي وزيادة الرواتب والعلاوات للمواطن السعودي، واتخذت الحكومة السعودية عدداً من الخطوات الإصلاحية داخل المجتمع السعودي، مثل السماح للمرأة بحرية التنقل والسفر، وقيادة السيارة، وتعزيز دور الشباب من أجل تحقيق الإنفتاح المتكامل.

على المستوى الخارجي اتسمت سياسة بن سلمان باستخدام القوة بمختلف أشكالها بدءاً من الضغوط الدبلوماسية والإقتصادية وحتى استخدام القوة العسكرية كما حصل في حرب اليمن.

أظهرت نتائج الدراسة أن الأمير محمد بن سلمان سعى لتقوية وتعزيز الدور السعودي في المنطقة، وجعله أكثر تأثيراً ونفوذاً أسوةً بالدور القطري والتركي في المنطقة.

شهدت العلاقات السعودية والإماراتية تقاربا كبيراً، وتوافقا في معظم قضايا المنطقة خلال عهد محمد بن سلمان وكان مواجهة الإسلام السياسي أبرز وجوه التقارب الإماراتي السعودي.

واظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة الخليجية مع قطر زعزت إستقرار البيت الخليجي، وأضعفت صورة المملكة بشكل عام ومحمد بن سلمان بشكل خاص، كما أنها لم تحقق أياً من أهدافها.

الكلمات المفتاحية: محددات؛ السياسة؛ السياسة الخارجية؛ محمد بن سلمان.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

تعد المملكة العربية السعودية من الدول العربية العريقة بتاريخها السياسي والديني، فالنظام السياسي فيها يقوم على الحكم الملكي في أسرة الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، والمؤسسة الدينية التي تُعد جزءا من نظام الحكم في المملكة، وتشكل الأسرة الحاكمة غالبية الحكومة وذلك لضبط الأوضاع، فالنظام السياسي يستند إلى دستور يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد اخذ النظام السياسي في المملكة منحى التطور وتوسيع المشاركة السياسية، ففي العام 2006 تم إنشاء (هيئة البيعة) وتكون مهمتها انتخاب الملك، وتحديد التحديات التي تواجهه، وقد ساعد نظام البيعة على الانتقال السياسي السلس للسلطة دون وجود تعقيدات، وأخيرا تم استحداث منصب ولي لولي العهد، من أجل تعزيز استقرار السلطة ووضوح خارطتها، وبالتالي يقوم الحكم على منظومة متكاملة تجير كامل الطاقات والموارد للتعامل مع قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والقضايا الإقليمية والعالمية[1].

تختلف التحديات التي تواجهها المملكة في تنوعها بين تحديات داخلية وتحديات خارجية، منها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومنها ما يرتبط بمنظومة انتقال الحكم بين الأجيال مع ترتيب بيت الحكم، فالظروف الإقليمية والوضع الإستراتيجي المعقد دفع القيادة السعودية إلى مراجعة سياستها الخارجية وإعادة ترتيب بيتها الداخلي تمهيدا لانتقال السلطة إلى جيل أكثر انفتاحا على الغرب وأكثر دراية بما يدور على الساحة العالمية دون التخلي عن

[1] الملك سلمان بن عبدالعزيز يجدد عهد الدولة السعودية الثالثة (2015) صحيفة العرب اللندنية، تاريخ الدخول للموقع، https://bit.ly/3bmB7Hz :2020/5/9

الثوابت بما يحقق التوازن والتناغم بين السياستين الداخلية والخارجية، للوقوف بوجه التهديدات التي تتجاوز بعدها الأمني لتطال الجوانب الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية[1].

وعلى الرغم من أن أبرز سمات نظام الحكم في السعودية هو التطور البطيء، والتي انعكست سلبا على عملية صنع السياسات العامة في المملكة، فإن عهد الملك سلمان اتسم منذ بدايته في أوائل العام 2015 بتسارع الأوامر والقرارات الملكية، وأبرزها إعفاء أمراء لهم وزنهم ونفوذهم على الساحة المحلية وحتى الإقليمية، وتكليف أمراء آخرين، فقد تم تعيين وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف وليا للعهد، واختيار الأمير محمد بن نايف لهذا المنصب وهو أول حفيد من أحفاد الملك عبد العزيز مؤسس المملكة يتولى منصب ولاية العهد، ومن ثم اختيار الأمير محمد بن سلمان وليا لولي العهد وهو أصغر من تولى هذا المنصب إضافة إلى لتوليه وزارة الدفاع وهو القائد الفعلي لحرب اليمن التي أطلق عليها عاصفة الحزم، وأعقب هذه الخطوة تعديل قانون ولاية العهد وإعفاء الأمير محمد بن نايف من ولاية العهد، ليحل محله الأمير محمد بن سلمان مع استمرار منصبه في وزارة الدفاع، وفي هذا دلالة واضحة على خطوات مدروسة مسبقا لتهيئة الأمير الشاب لتولي مقاليد الحكم، مما سيضعه أمام مسؤوليات وتحديات كبرى تتماشى مع السلطات الواسعة التي يمتلكها، ويرى جيل الشباب أن هذه الإجراءات إشارة إلى تغيير حقيقي وملموس في السياسات الداخلية والخارجية للمملكة"[2].

منذ تولي الأمير الشاب محمد بن سلمان منصب ولي العهد منتصف 2017، أصبح دوره ودور مستشاريه المقربين منه أهم الفاعلين في صنع السياسة العامة للملكة العربية السعودية، من خلال

[1] المنيع، هيا (2015) الملك سلمان وترتيب الأوليات، جريدة الرياض، العدد 17043. تاريخ الدخول للموقع 2020/5/9: http://www.alriyadh.com/1023611

[2] بدر، احمد (2017) انقلاب ناعم ام تغيير لخريطة الاسرة في السعودية، موقع sputnik عربي، تاريخ الدخول للموقع 2020/5/9: https://bit.ly/3dyBYGw

وضع الأجندة وتصميم السياسات واتخاذ القرار وتنفيذ السياسات، فعلى الرغم من أن الملك سلمان بن عبد العزيز هو في أعلى هرم السلطة في المملكة، إلا أن صنع السياسة واتخاذ القرار يتم في أغلب الأحداث عن طريق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والمقربين منه وذلك لعدة أسباب أبرزها كبر سن الملك وتسليم معظم مفاتيح الحكم لإبنه ولي العهد، وكذلك الرغبة الأمريكية الكبيرة خاصة في فترة ولاية دونالد ترامب في تسلم الأمير الشاب لمقاليد الحكم في المملكة، حيث أطلق محمد بن سلمان رؤيته المعروفة ب (رؤية 2030) والتي يسعى من خلالها الأمير محمد إلى تقريب الموالين له من صنع القرار وتهميش أدوار باقي الفاعلين بما في ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة والمؤسسة الدينية والعشائر وبعض النخب[1].

إن هذه التغيرات الداخلية جاءت بالتزامن مع تغيرات لا تقل أهمية في السياسة الخارجية للمملكة في ظل الحالة الراهنة التي تمر بها المنطقة وخاصة المحيطة بالخليج العربي، الأمر الذي أدى بالقيادة السعودية الجديدة أن تحاول تغيير وجه الدولة من خلال إسناد فئات ووجوه شابة في المراكز العليا للبلاد ونقل السلطة إلى الجيل الثاني وهذا يعني أن السياسات التي بدأ برسمها ولي العهد هي سياسة مغايرة لما سبقها من خلال الواقعية والقيادات الشابة التي ستكون قادرة على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، حيث يمكن اعتبار فترة الأمير الشاب هو عهد التحول من الثبات والمراوحة في السياسة الخارجية إلى عهد التغيير والتأقلم مع أزمات الظروف الراهنة والتعاطي مع التحولات الخطيرة على المستوى الإقليمي خاصة كون المملكة العربية السعودية هي من دول قلب النظام العربي الإقليمي وهي مركز قيادة العالم الإسلامي لما تمتاز به من مكانة روحية ودينية عقائدية وقادرة على التماشي مع شروط التحركات الإستراتيجية الجديدة في المنطقة.

[1] جبريل، امجد (2020). ***صنع السياسات العامة في السعودية***، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، ص8

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، فثمة إشكالية كبيرة في التغيير السياسي الذي حدث في السعودية، وبالتحديد تسلم الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد، على الرغم من أحقية العديد من أمراء الصف الثاني لهذا المنصب كونهم اكبر منه سنا، وأكثر منهم خبرة في عالم السياسة وصنع القرار على مدار عشرات السنين. فعملية صنع القرار تتولاها مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت ذالك حسب طبيعة الأنظمة السياسية

وبالتالي فإن الأمير الشاب واجه ويواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية، والتي قد تشكل تهديدا للتغييرات التي قام بها في المملكة عبر العديد من التحولات و الإجراءات والتي كان أبرزها الانفتاح الثقافي والفني والاجتماعي في المملكة عبر إعطاء مساحات كبيرة من الحرية للمرأة والسماح لها بقيادة السيارة لأول مرة وإقامة المهرجانات الغنائية والثقافية في السعودية، ليمثل ذلك تجاوزا للأعراف التي حكمت السياسة السعودية خلال المائة عام الماضية، وكذلك حملة الاعتقالات الكبيرة التي قام بها الأمير الشاب ضد كل من يعتقد بأنهم يمثلون تهديدا لسلطته وسياسة التغيير التي يقودها سواء من داخل الأسرة الحاكمة أو من خارجها.

أما على الصعيد الخارجي فقد برزت الكثير من التحديات التي واجهت التغيير السياسي الذي يقوده الأمير الشاب، ولعل أبرزها حرب اليمن، والصراع السياسي والطائفي مع إيران، والأزمة الخليجية الحالية واغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، والابتزاز الأمريكي المستمر لنظام

الحكم السعودي عبر إخضاعه لدفع الأموال مقابل حماية المملكة من الأخطار الخارجيـــة التـــي تحيط بها.

لذا تأتي إشكالية الدراسة الحالية في دراسة محددات السياسة الخارجية السعودية في ظل ولـــي العهد محمد بن سلمان، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة والسؤال الرئيسي: **ما هي محددات السياسة الخارجية السعودية في عهد الأمير محمد بن سلمان؟**

كذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية التالية:

- ما هي مؤسسات صنع القرار في السياسة السعودية؟
- ما أبرز محددات السياسة العامة السعودية على الصعيد الخارجي؟
- ما طبيعة رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور ومكانة المملكة على الصعيد الخارجي؟
- كيف كانت سياسات ولي العهد محمد بن سلمان تجاه دور المملكة على المستوى العربـــي والإقليمي؟
- ما هي طبيعة سياسات ولي العهد محمد بن سلمان تجاه دور المملكة على المستوى الدولي؟
- ما معالم سياسات ولي العهد محمد بن سلمان تجاه العلاقة مع إسرائيل؟

1.3 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى فحص الفرضيات التالية:

1. ركزت السياسة الخارجية لمحمد بن سلمان على توسيع التحالفات الدولية والاقليمية لتعزيز حظوظه في تسلم سدة الحكم في السعودية.

2. اتخذ الأمير محمد بن سلمان العديد من الخطوات على الصعيد الداخلي في سعيه للتغيير والتطوير تمهيدا لتسلمه تنظام الحكم هناك.

1.4 أهداف الدراسة

يبرز الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على محددات السياسة الخارجية السعودية في ظل محمد بن سلمان. وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة أهم مؤسسات صنع القرار في السياسة السعودية.
- ايضاح أبرز محددات السياسة العامة السعودية على الصعيد الخارجي.
- دراسة طبيعة رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور ومكانة المملكة على الصعيد الخارجي.
- تحليل طبيعة سياسات ولي العهد محمد بن سلمان تجاه دور المملكة على المستوى العربي والإقليمي.
- دراسة طبيعة سياسات ولي العهد محمد بن سلمان تجاه دور المملكة على المستوى الدولي.
- التعرف على معالم سياسات ولي العهد محمد بن سلمان تجاه العلاقة مع إسرائيل.

1.5 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من ما يلي:

1. لما للمملكة العربية السعودية من ثقل سياسي وديني وتاريخي وأن أي تداعيات وتغيرات في المملكة سوف تؤثر على المنطقة بأكملها.
2. لما يتمتع به الأمير من شخصية ذات تأثير كبير ولاعب أساسي ومؤثر على مجريات المشهد السياسي العربي والإقليمي كما انه لاعب اساسي في قطاع النفط والاقتصاد.

3. تكمن أهمية الدراسة في كونها من أوائل الدراسات – حسب علم الباحث – التي تناولت هذا الموضوع، لذا يأمل الباحث أن تكون ذو قيمة علمية ومرجعا للباحثين والدارسين في هـذا الموضوع.

1.6 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: ستتطرق الدراسة الحالية موضوعياً إلى محـددات السياسـة الخارجيـة السعودية في ظل ولي العهد محمد بن سلمان.

الحدود الزمنية: في الفترة الممتدة من العام 2015–2020.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

1.7 منهج الدراسة

تعتمد الدراسة في تناولها لموضوع محددات التغيير في سياسة المملكة العربية السعودية الإقليمية بعد وصول الأمير محمد بن سلمان لولاية العهد على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي: الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية في الحاضر من خلال الرجوع الـى نشأتها وتطورها والعوامل التي أدت إليها[1]. حيث سيتم من خلاله دراسـة تطـور ملامـح التغيير السياسي في المملكة خلال فترة تسلم محمد بن سلمان لولاية العهد في المملكة.
2. المنهج الوصفي التحليلي: وهو منهج مرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها، وتفسيرها فهو يقوم بوصف ما هو كائن ووصفه وصفا دقيقا ويعبر عنه تعبيرا كيفيا ويوضح خصـائص تلك الظاهرة، وتعبيراً كمياً، ويعطينا وصفاً رقمياً يبين حجم الظـاهرة ودرجـة ارتباطهـا

[1] داوود بن ادريس، حلس (2006)، **دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية**، آفاق للطباعة والنشر، غـزة، فلسطين، ص148.

بالظواهر الأخرى[1]، وذلك من خلال وصف رؤية ومنهجية محمد بن سلمان في التغيير السياسي، ومن ثم تحليل مدى نجاح تلك الرؤية أمام التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها.

3. منهج دراسة الحالة: تتفق أغلب التعريفات على أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فرداً أم مؤسسة أم نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة، بغيرها من الوحدات المشابهة لها، بهدف التعرف على التغيرات الأساسية والثانوية وتحديدها، والتعرف على آثارها والعلاقة التي بينها والبحث عن المسبب.[2] ويستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ومن ضمنها الحقل السياسي ويستهدف التعمق في دراسة الحالة التي يود معالجتها، فإذا أراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها السياسية يتم اللجوء لمنهج دراسة الحالة، وكذلك حين يتطلب الأمر متابعة التطور التاريخي لوحدة سياسية معينة، وكذلك إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف سياسي معين أو معرفة العوامل السياسية المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات، ومن ثم لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لبيئة سياسية معينة، وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاتها واهتماماتها ودوافعها.[3]

---

[1] داوود بن ادريس، حلس (2006)، **دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية**، مرجع سابق، ص154.

[2] عبد المؤمن، علي معمر (2008)، **البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة 7 اكتوبر، ليبيا، ص316.

[3] حسن، عبد الباسط محمد (1982)، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ط8، ص 242.

1.8 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

هناك عدة مفاهيم سيتم استخدامها في هذه الدراسة. يقدم الباحث مختصرا لتعريفات عدد من المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة، وهي:

التغيير السياسي

يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يُعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، حيث يتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، ويشير لفظ التغيير السياسي لغةً إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، فالتغير السياسي السلمي قد يُطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع[1].

السياسة الخارجية

مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الإيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم

[1] معو، زين العابدين (2014) ***الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع" قراءة في اسباب قيامها ومستقبلها"***، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، العدد6، ص110

اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء[1].

رؤية 2030

المملكة العربية السعودية هي بلد الحرمين الشريفين وقلب العالمين العربي والإسلامي. وفي الوقت ذاته، تسخّر المملكة قوتها الاستثمارية الهائلة لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. إلى جانب ذلك، تحظى المملكة بموقع استراتيجي مميز يساعدها في تعزيز مكانتها كمحرك رئيسي للتجارة الدولية ومحور يربط قارات ثلاث هي إفريقيا وآسيا وأوروبا. إنّ مكامن القوة هذه تدعم المحاور الثلاث التي تمثل برنامج رؤية 2030 الرائدة: مجتمع حيوي – واقتصاد مزدهر – ووطن طموح[2].

1.9 الدراسات السابقة

استعرض الباحث العديد من الدراسات السابقة التي تتعلق بالموضوع، ويمكن تناولها على النحو التالي:

دراسة جبريل (2020) صنع السياسات العامة في السعودية (2015– 2019): دراسة في البيئة وأدوار الفاعلين والتحديات

حيث يرى الباحث انه بعد طرح "رؤية 2030"، تصاعد الجدل حول مآلات "المرحلة الانتقالية" التي تمرُّ بها المملكة العربية السعودية، وما إذا كانت ستنتهي بتنفيذ هذه الرؤية، بما يعنيه ذلك

[1] هنية، خالد (2015). **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، اكاديمية الادارة والسياسية، غزة، ص5.

[2] الموقع الالكتروني لرؤية 2030، تاريخ الدخول للموقع: 2020/105: https://vision2030.gov.sa/ar/vision/themes

من نجاحٍ في صياغة "سياسات عامة" على أسسٍ سليمة، بحيث تؤدي إلى حل الأزمات التي تعانيها الدولة. في حين يجادل آخرون بأن هذه الرؤية لا تمثّل جديدًا نوعيًا، بالنسبة لمجمل عملية صنع السياسات العامة في السعودية، التي تبقى محكومةً بمجموعةٍ من المحددات والعوائق الهيكلية، الموروثة من عهود سابقة، والتي تزايدت في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز. وأن الخط الأساسي الذي تنتهجه السعودية الآن هو مزيج من "الإصلاح الشكلي"، مع سياسات "نيوليبرالية" براغماتية قصيرة المدى، وكل هذا لن يوفر حلولًا حقيقية، بل من المرجح أن يتزايد نطاق التهديدات والمشكلات المتراكمة، بدلًا من أن يتقلص ويتراجع[1].

دراسة بغدادي (2019) بخطوات محسوبة: المملكة العربية السعودية تقود رياح التقدم

حيث يرى الباحث أن محمد بن سلمان اظهر توجهات فكرية وانفتاحية عن ما سبقه من القادة السابقين فشهدت المملكة خلال فترة ولاية عهده السماح للمرأة بالقيادة وتفعيل هيئة الترفية والسماح للمرأة بدخول الملاعب الرياضية. وتكلم صراحةً عن توجه السعودية لمكافحة التشدد الديني والذي يعرف محلياً بالصحوة ووصفه بالدخيل على المجتمع السعودي. محمد بن سلمان يلعب دوراً سياسياً قوياً في المملكة ولديه رؤية 2030 والتي تهدف إلى زيادة واردات الدولة بتنويع مصادر الاقتصاد وعدم الاعتماد فقط على الذهب الأسود، ومن ثم تفعيل المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تشكل أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[2].

---

[1] جبريل، امجد (2020) ***صنع السياسات العامة في السعودية (2015- 2019): دراسة في البيئة وأدوار الفاعلين والتحديات***، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، مصر.

[2] بغدادي، محمد (2019) بخطوات محسوبة: المملكة العربية السعودية تقود رياح التقدم. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، تاريخ الدخول للموقع: 2020/5/11: https://bit.ly/2Wtz28r

دراسة جبريل (2019) أزمات النظام السعودي بين الاستمرارية والتغير

حيث يرى الباحث انه منذ تولّي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد في المملكة العربية السعودية منتصف 2017، تزايدت التساؤلات عن طبيعة التغيرات التي تحدث في بلاد الحرمين الشريفين، سواء على صعيد سياساتها الداخلية أم الخارجية. ورغم كثافة المتغيرات التي أحاطت بالسعودية منذ ذلك الحين، وتزايد أزمات النظام السياسي على نحو مطّرد، وتصاعد وتيرة التهديدات المختلفة، وازدياد درجة الترابط بين السياسات الداخلية والخارجية بحيث لم يعد ممكناً الفصل بينهما في ظل المستجدات الإقليمية والدولية الضاغطة على النظام السعودي، فإن استجابته لهذه التهديدات لم تكن ملائمة في مجملها؛ إذ لم يستطع – وربما لم يرغب في – إجراء أية مراجعة حقيقية لسياساته، ناهيك عن تعديلها جزئيًّا أو تغييرها كليًّا، و باختصار، لا يمكن أن تحلّ الدولة السعودية أزماتها المتراكمة، دون أن تلج عملية "إصلاح سياسي حقيقية وكاملة"، تكفل انتقالها تدريجيًّا إلى "ملكية دستورية"، قبل أن يقع المحظور وتنفلت الأمور من عقالها، بما يهدّد مصالح الجميع، بما في ذلك أسرة آل سعود نفسها[1].

دراسة الربيحات (2019): مقومات القوة للمملكة العربية السعودية

ترى الدراسة أن السعودية تمتلك مقومات طبيعية وبشرية هائلة تؤهلها كقوة إقليمية مركزية في منطقة الشرق الأوسط، فالقوة الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها المملكة تشكل رافدا كبيرا لقوة الدولة السعودية، وان الموروث الديني والتاريخ السياسي لعب دورا في استقرار المملكة وصنع القرار الوطني والإقليمي[2].

---

[1] جبريل، امجد (2019) أزمات النظام السعودي بين الاستمرارية والتغير، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر. تاريخ الدخول للموقع 2020/5/12: https://bit.ly/2WRMBh4

[2] الربيحات، محمود (2019): ***مقومات القوة للمملكة العربية السعودية***، **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث**، جامعة الحسين بن طلال، مجلد5، عدد1، ص246-274.

دراسة مركز دراسات الوحدة العربية (2018): العربية السعودية.. مملكة في مواجهة المخاطر

حسعت الدراسة لتشريح الواقع السعودي، وكذلك التحديات التي تواجهها المملكة، كما أنه يقدم دليلاً لفهم كيف استطاعت أن تحافظ الدولة السعودية على استمراريتها على مدى العقود الماضية، مستفيدة من ثروة نفطية ضخمة منحتها مكانة جيواستراتيجية عاليةً من جهة، وموارد مالية صنعت للمملكة هيبة، الدولة التي تجمع بين النموذج الأكثر تطرُّفاً للدين، وبين النموذج (التحديثي) الأكثر تطرّفاً في استهلاكيته وفي تمركز الثروة فيه لدى فئة قليلة من أفراد المجتمع مقابل فقر يمس حياة ثلثي أبناء البلد، هذه الدولة لا يمكنها الاستمرار في عيش نموذجها محصّنة خلف أسوار تحميها مما يعصف بالمنطقة والعالم من أحداث وتغيرات.[1]

دراسة السرور (2019) الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان

حيث تناول الباحث الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان، وبينت الدراسة أن الملك سلمان منذ توليه الحكم شرع في إعادة ترتيب البيت الداخلي للمملكة على مستوى وراثة الحكم وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، أما رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور المملكة فقد قامت على رؤية 2030 التي ترتكز على بناء اقتصاد مستقل بعيدا عن سيطرة النفط، وان مكانة المملكة لا تقتصر على قوة الاقتصاد والنفط، وإنما على مكانتها الدينية والحضارية وقيامها على رعاية وخدمة الأماكن المقدسة في المملكة[2].

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية (2018): ***العربية السعودية.. مملكة في مواجهة المخاطر***، **المستقبل العربي**، مجلد41، عدد477، ص139-146.

[2] السرور، عبير (2019) ***الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان***، **مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**، كلية الإمارات للعلوم التربوية، عدد45، ص121-136.

دراسة مركز دراسات الوحدة العربية (2016): أمير شاب على عجلة من أمره

ترى الدراسة أن هناك تحدّ أكبر أمام الإصلاحيين وهو أنّ التغييرات التي يقترحها الأمير ترقى في الواقع إلى إعادة صياغة للعقد الاجتماعي السعودي. وعلى الرغم من جرأة الأمير في القضايا الاقتصادية، فهو يظلّ متحجّراً على صعيد التحرّر السياسي الذي قد يضمن الرضى عن الثورة الاقتصادية. وقد نظّم عدد صغير من السيدات حملات انتخابية وفزن بمقاعد في مجالس البلديات بموجب تغييرات أدخلها الملك الراحل عبد الله الذي كان قد وعد السعوديين قبل عقد مضى ب (ديمقراطية حقيقية) في غضون عشرين سنة[1].

دراسة راهي (2015) فلسفة التغيير مستقبل النظام السياسي السعودي من منظور فلسفي

هدفت الدراسة إلى قراءة المشهد السياسي السعودي من خلال فهم مجريات الأمور، عبر اللجوء إلى أنموذج التغيير، من اجل تفسير الواقع، حيث يرى الباحث أن تداعيات العامل الخارجي أدى إلى مراجعة العلاقات الأمريكية السعودية من الساسة الأمريكيين، وتناول التحديات الداخلية للمملكة[2].

دراسة إدريس (2015): تحديات الحكم السعودي الجديد ومستقبل مجلس التعاون الخليجي

حيث تناولت الدراسة تحديات الحكم السعودي الجديد، فترى الدراسة أنه إلى جانب صراع الأجيال هناك أيضا صراع الأجنحة بين أمراء الأسرة السعودية الذين يزيد عددهم عن 15 ألف أمير منهم على الأقل ألفين من الأمراء يتمتعون بنفوذ واضح داخل نظام الحكم[3].

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية (2016): ***أمير شاب على عجلة من أمره.*** **المستقبل العربي**، مجدل38، عدد445، ص150-156.

[2] راهي، قيس (2015) ***فلسفة التغيير مستقبل النظام السياسي السعودي من منظور فلسفي***، **مجلة حولية المنتدى المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، المجلد:** 1 الاصدار: 19 الصفحات: 131-156

[3] ادريس، محمد (2015): **تحديات الحكم السعودي الجديد ومستقبل مجلس التعاون الخليجي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد15، ص64-72.

دراسة الكرطاني (2014) الإصلاح السياسي ومستقبل الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

جاءت هذه الدراسة لتناول موضوع الإصلاح السياسي في أنظمة الحكم في دول الخليج العربية، ودراسة حالة (المملكة العربية السعودية) بوصفها أكبر الدول مساحة وأكثر سكان وأكثر أهمية اقتصاديا وجيوستراتيجيا من مجمل الدول الخليجية الأخرى، إن مجمل عمليات التنمية والإصلاح التي حدثت في الدول الخليجية، لم تتجاوز حتى مدة قريبة، الجانب الاقتصادي والاجتماعي والنمو الاقتصادي مع بقاء الجانب السياسي الأقل حظا في المسألة الإصلاحية، إذ أن زيادة أعداد المتعلمين والمثقفين، أحدث فجوة بين البنى الاجتماعية المكونة لتلك المجتمعات وبين البنى السياسية القائمة لذلك تواجه عمليات الإصلاح في دول الخليج عديدا" من العقبات والتحديات[1].

دراسة اليحيى (2009) العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية

هدفت الدراسة إلى قراءة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، واتبع البحث منهج مزدوج ما بين المنهج التاريخي والمنهج التحليلي. حين استفاد من المنهج التاريخي للعودة إلى جذور السياسة الخارجية السعودية ودراسة مراحل تطورها، ثم المنهج التحليلي لفحص الافتراضات والأحداث والخروج بنتائج محددة حول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية لعل أبرزها تطوير دور المملكة العربية السعودية ليصبح فاعلا في إرساء قواعد القانون الدولي المعاصر ومن ثم إرساء مفهوم حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

[1] الكرطاني، زيد (2014) **الإصلاح السياسي ومستقبل الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق.

إضافة إلى بذل الجهد لحل القضايا الكبرى المتعلقة بالتنظيم الدولي المعاصر كالتسوية السلمية للمنازعات الدولية والتصدي للإرهاب ومواجهة العدوان بشتى ألوانه وطرقه[1].

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العديد من المواضيع المتعلقة بالشأن السعودي، سواء بسياستها الخارجية أو تحديات الحكم هناك، وكذلك فرص نجاح التغيير السياسي في المملكة، وتطرقت بعض الدراسات إلى الصراع الداخلي الدائر بين أركان الأسرة الحاكمة وبالتحديد حول ما جرى من تنصيب محمد بن سلمان وليا للعهد، في ظل وجود أمراء اكبر منه سنا وخبرة في المجال السياسي، وبالتالي تركزت الدراسات على الشأن السعودي وما يتعلق به على جميع الأصعدة.

أما في دراستي الحالية فإنها تأتي في وقت حساس من تاريخ المملكة العربية السعودية وما تواجهه من تحديات ومخاطر على الصعيدين الداخلي والخارجي، فرياح التغيير التي ينشد الأمير الشاب (محمد بن سلمان) إحداثها داخل المجتمع السعودي بدأت تشق طريقها بخطى متسارعة عبر الحد من نشاط الجناح المتشدد في السعودية والسماح للجناح الذي يدعو للانفتاح فيها بتطبيق مشاريعهم وأفكارهم عبر السماح للمرأة بحرية الحركة وقيادة المركبات وإقامة الحفلات الغنائية والمهرجانات الثقافية والترفيهية والتي كانت في وقت ليس ببعيد من المحرمات في المجتمع السعودي.

فولي العهد محمد بن سلمان طرح رؤيته للتغيير في المملكة عبر رؤيته للعشر سنوات القادمة والتي أطلق عليها "رؤية 2030" والتي تتضمن برامج سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة عن سابقاتها، تحمل رياح التغيير الكبير في المملكة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي بالدرجة

[1] اليحيى، عبد الرحمن (2009) **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.

الأولى، ويسعى الأمير من خلال رؤيته إلى تطبيق برامج اقتصادية ضخمة تجعل السعودية لا تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، وبالتالي تأتي الدراسة الحالية مختلفة عن نظيراتها من الدراسات السابقة في محاولة لفهم التغيير الذي يسعى ولي العهد إلى تطبيقه والأسس التي يرتكز عليها والتحديات التي من الممكن أن تعترض طريقه إلى التغيير.

1.11 الاطار المفاهيمي

1.11.1 السياسة الخارجية

اختلفت المدارس والمفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها يعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها سلوكها الخارجي، إذا ما أردنا تناول أهم الاتجاهات سنجد التالي:

أولا: السياسة الخارجية مجموعة برامج غايتها تحقيق أهداف الدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى العنف والدخول في حروب، ويتم من خلالها تحديد علاقات الدول بعضها ببعض، ومن رواد هذا التعريف "كورت فالدهايم (Kurt Waldheim)"، "والدكتور محمد السيد سليم[1]"، "وريتشارد سنايدر (Richard Snyder)"، الذي وصفها بأنها مجموعة قواعد تختارها الدولة للتعامل مع مشاكلها الحالية أو المتوقع حدوثها مستقبلا.

ثانياً: السياسة الخارجية نشاط دول، وعلاقات الدول مع الدول الأخرى بمختلف الأنشطة سياسياً واقتصادياً وثقافياً ودينياً وعسكرياً، ومن رواد هذا الاتجاه، "نورمان هيل[2]"، والسفير" ليون نويل

[1] النعيمي، أحمد. مرجع سابق، ص23.

[2] Norman L. Hill.The new democracy in foreign policy making. Lincoln, Nebraska.University of Nebraska Press. 1970. P 32 – 36.

(Leon Noel)"، و"مارسيل ميرل (Marcel Merle) في كتابه سوسيولوجيا العلاقات الدولية، و"جورج مودلسكي (George Modelski)" الذي عرفها بأنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى.

ومن الملاحظ أن هذه التعريفات عملت على الدمج بين السياسة الخارجية وبين سيكولوجية صانعي القرار، ورغم أن السياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار واشمل منه إلا أن سلوك صانع القرار يساهم بشكل رئيسي في توجيه السياسة الخارجية، حيث يمكن القول بأن سلوك صانع القرار بداية التوجه السياسي الخارجي للدول، بذلك يكون النشاط السياسي الذي يسعى لتحقيق الأهداف هو جوهر السياسة الخارجية.

ثالثاً: السياسة الخارجية سلوك صناع القرار، ومن أهم رواد هذا التعريف "تشارلز هيرمان (Charles Herman)" الذي أكد على مسألة تشكل السياسة الخارجية من السلوك الرسمي الذي يتبعه صانع القرار[1]، و(مازن الرمضاني) الذي يعرف السياسة الخارجية من خلال السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار[2]، "وقدم روزيناو (James N. Rosenau)" تعريف أكثر شمولية حيث عرف السياسة الخارجية على أنها منهج عمل يتبعه الممثلون الرسميون بوعي من أجل إما المحافظة على جوانب مرغوب بها في النسق الدولي، أو لتغيير موقف معين في النسق الدولي يتفق مع أهداف الدولة.

طابق هذا الاتجاه السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية للدول، حيث تهدف لتغيير سلوكيات الدول الأخرى والتأثير عليها، وأكدت هذه التعريفات، على أنه ليس من الضرورة أن يكون

---

[1] سليم، محمد السيد (1997). **تحليل السياسة الخارجية**. ط2. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. ص7

[2] المرجع السابق. ص37

نشاط السياسة الخارجية نحو تغيير وضع ما، ويمكن أن يكون نشاط بهدف إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، ولا تقتصر السياسة الخارجية على نشاط محدد، بحيث يكون الحياد في حد ذاته سياسة خارجية لتحقيق هدف الدولة، وقد تتبع نهج العزلة والانغلاق.

بالمحصلة يمكن القول؛ أن السياسة الخارجية لا تعرّف على أنها موضوع مجرد، بل تعرّف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر، لذا يميل البعض إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات.

1.11.2 تفاعلات السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم المتعلقة بها

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة عملية ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، وأبرز خطوات السياسة الخارجية لأي دولة تتمثل في تحويل الدول مصالحها القومية إلى أهداف محددة، إذا ما تبنت سياسة خارجية محدودة.

ويتوجه صناع القرار إلى الأخذ في عين الاعتبار الظروف البيئية على المستويين الداخلي والخارجي، كما ووجب عليهم توفير العوامل والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة، وتطوير الخطط والاستراتيجيات وفقاً لقدرات وإمكانيات الدولة.

أولاً: علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية

هناك تفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، إما عن طريق الاستجابة، أو ردة الفعل أو كلاهما، وقد وردت في هذا الموضوع مجموعة من التعاريف التي تبين مصطلح السياسة الدولية، يعرف الدكتور (حامد ربيع) السياسة الدولية على أنها: " التفاعل الذي لا بد أن يحدث

صدام وتشابك متوقع وضروري، نتيجة التمسك بالأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[1]

إذا فالسياسة الخارجية عنصر من عناصر السياسة الدولية كونها نموذج للسلوك الدولي، وبالتالي فالسياسة الدولية تفرض علاقات متداخلة بين أكثر من دولة، وبهذا فالسياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول، بل تتأسس العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات (الرسمية وغير الرسمية) طالما تملك صفة دولية، مثل منظمات الصليب الأحمر، والاتحادات العمالية، والجمعيات العلمية الدولية، والمنظمات الدولية الحكومية.

أما عناصر السياسة الخارجية فهي تتمثل في صناع القرار، والمؤسسات الرسمية، والأحزاب، وبسبب هذا الاختلاف بين السياسة الخارجية وبين السياسة الدولية؛ فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية[2]، أما السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى، وهي أشمل من السياسة الخارجية، ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية.

ثانياً: علاقة السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية

يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية، بحيث يعرف السياسة الخارجية على أساس توجهاتها العامة التي تتخذها الحكومات، كما وتمثل

[1] النعيمي، أحمد: مرجع سابق. ص28.

[2] توفيق، سعد حقي (2006). **مبادئ العلاقات الدولية**. ط3. دار وائل للنشر. عمان. ص20.

السياسة الخارجية دفاع الدول عن مصالحها، وبذلك فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدول، وهي امتداد للسياسات الداخلية[1].

أما العلاقات الدولية كما يعرفها " مارسيل ميرل ": هي تلك التدفقات التي تعبر الحدود أو تطمح لعبورها. وتشمل العلاقات بين الحكومات والدول الأخرى، وتشمل العلاقات بين أفراد ومواطني ومجموعات الدولة العامة والخاصة، وتشمل الأنشطة التي تتمثل في الدبلوماسية والمفاوضات والحروب والمقاطعة... الخ، وتشمل كذلك الأمور والعلاقات الاقتصادية والأيديولوجية والثقافية وغيرها من المجالات، وبالتالي فالعلاقات الدولية أكثر شمولاً من السياسة الخارجية، وهي ناتج التفاعلات الدولية والقوى العالمية.

ثالثاً: علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية والإستراتيجية

ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتيجية بالسيادة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان من وسائل السياسة الخارجية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث أنها أداة لتنفيذها[2]فالسياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها، كما يعرف الكاتب الروسي " تونكين " الدبلوماسية على أنها:" الأنشطة التي يمارسها رؤساء الدول، والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة، والممثليات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة"[3].

[1] أبو عامر، علاء (2001). **الوظيفة الدبلوماسية**. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع. ص34.

[2] احمد النعيمي. مرجع سابق. ص43

[3] المرجع السابق. ص45

فمن المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الدولية ذات طابع رسمي بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية، وتتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية، أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.

وتشير الإستراتيجية إلى خطة شاملة أو بعيدة الأمد مؤلفة من سلسلة حركات من أجل الهدف العام، واليوم فالإستراتيجية من حيث معناها المعاصر تحتوي جوانب سياسية واقتصادية، ودعائية وفنية، حيث دخلت في عملية التخطيط الاقتصادي لتكون إستراتيجية اقتصادية، دخلت في التخطيط السياسي، مشكلة بذلك الإستراتيجية السياسية.

وقد عرف "ليدل هارت Liddell Hart " الإستراتيجية بأنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة[1]، أما قاموس " أكسفورد" عرفها بأنها فن القائد العام، وكذلك فن عرض وتوجيه الحركات العسكرية الكبيرة، وأنها تختلف عن التعبئة التي تعتبر إدارة القوات في المعركة.

إذن للسياسة الخارجية وجهان الأول، سلمي يقوم على الإقناع والتفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية

أما الوجه الثاني فهو الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه والقوة تختص به الدوائر الإستراتيجية للدول، فهو يأتي في المرتبة الثانية، وعادة ما يتم اللجوء إليه لحسم قضية معينة بعد فشل المساعي الدبلوماسية والحلول السلمية في تحقيق الأهداف المرجوة لقضية من قضايا

[1] Hart, B.H. Liddell. Strategy, Second Revised Edition. New York, NY: Fredrick A. Praeger Publishers. 1967.P 5 – 6.

السياسة الخارجية، وعليه فان فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي والاستراتيجي لها.

1.11.3 خصائص وأبعاد السياسة الخارجية

أولا: خصائص السياسية الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بشكل عام بنفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدولة، إلا أن توجهاتها تختلف من دولة لأخرى حسب تطلعاتها وطبيعة نظامها السياسي، فيمكن حصر تلك الخصائص في:

أولاً: يتم اتخاذ وتوجيه السياسة الخارجية من قبل جهة رسمية في الدولة، ولا تكون هذه الصلاحية ممكنة لغير الجهات الرسمية، وبالرغم من امتلاك الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية تصورات وآراء حول السياسة الخارجية وقد يكونون على درجة من الدراية والإدراك وامتلاك المعلومات، إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية، ويبقى كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية حكراً مقتصراً على الدولة وأجهزتها الرسمية[1].

وتنفذ السياسة الخارجية من خلال مجموعة أدوات ومهارات خاصة لتحقيق أهدافها، وتشكل هذه الأدوات حجر أساس ومهم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ولتأثيرها على مسارات السياسة الخارجية، وتشمل قضايا السياسة الخارجية العديد من القضايا الأمنية، العسكرية، والسياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية – التنموية، والثقافية،والعلمية، وغيرها، وتتفاوت سياسة الوحدة الدولية تجاه وحدة دولية أخرى بتفاوت قضايا التعامل بينهما.

[1] سليم، محمد السيد. مرجع سابق. ص27

ثانياً: السياسة الخارجية يجب أن تحمل هدفاً، بمعنى أن تكون موجهة بما يخدم مصالح الدولة وتحقيق أهدافها التي تم التخطيط لها من قبل صانعي القرار، وبالتالي لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية مجرد رد فعل تجاه البيئة الخارجية، بل هي عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة أو التأقلم معها، وتحقيق الأهداف المرجوة، وبالتالي لا يدخل في نظام السياسة الخارجية إلا ما ارتبط بشكل مباشر بعملية تحقيق تلك الأهداف، فالتصرفات الشخصية لصانعي السياسة الخارجية في المجال الدولي لا تعد جزءً من السياسة الخارجية لدولتهم.

ثالثاً: السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية، أي بمعنى أن السياسة الخارجية بالرغم من كونها تصنع داخل الأجهزة الرسمية والداخلية للدولة، إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية "البيئة الدولية"، حيث تكون البيئة الخارجية مرتع التجارب واختبار السلوكيات الصادرة عن الدول بغاية تحقيقها أهدافها المخطط لها من خلال السياسة الخارجية.

رابعاً: تتسم السياسة الخارجية بعنصر الاختيار، حيث يجب أن يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة، وأنها ليست مفروضة تمامًا من خارج النظام السياسي، فهي ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار طابعها الاختياري، بمعنى أن برامج السياسة الخارجية وقراراتها تؤخذ من عدة بدائل مقترحة، بحيث ليس ضرورياً أن تكون الدول مجبرة على موقف ما، بل هي تختار مواقفها بناءً على مصالحها وأهدافها.

وبالتالي لا يدخل في نظام السياسة الخارجية إلا ما ارتبط بشكل مباشر بعملية تحقيق تلك الأهداف، فالتصرفات الشخصية لصانعي السياسة الخارجية في المجال الدولي لا تعد جزءًا من السياسة الخارجية لدولتهم، كذلك فإن السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية.

خامساً: الموقف الثابت الصريح، يتم صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية في سياق القضايا المحددة التي تعنى بها السياسة الخارجية، بمعنى ألا تحمل السياسة الخارجية للدول تناقضات تجاه القضايا التي تمس أمنها القومي ومصالحها الوطنية، وهذا أمر يفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل بين الوحدات السياسية، أما السياسة الخارجية فتهتم بالسياسة الموجهة من وحدة دولية تجاه الوحدات الأخرى.

وهذا ما يعرف بالطابع الواحدي، والصفة الواحدية، التي تعني أن قرار الدولة تجاه موقف دولي معين يكون موقف وحيد، ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة.

ثانيا: أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية

تتبع الدول توجهات معينة في سياساتها الخارجية محددة بفترات زمنية بما يخدم المصلحة العامة، وتتنوع التوجهات للدولة في سياستها الخارجية بحسب أهميتها الإستراتيجية، وموقعها الجيوسياسي، وهو الأمر الذي يعكس توجهات الدول الأخرى تجاه تلك الدولة، ومن خلاله يتم توضيح مدى أهمية الدولة في النسق الدولي، ومدى فعاليتها وتأثيرها.

ومن أهم التوجهات في السياسة الخارجية التوجهات المبنية بحسب الموقع الجغرافي منها:

1. التوجه الخارجي على مستوى الإقليم أو على المستوى العالمي، بحيث تصب الدولة جهودها السياسية خارجاً بما يجعلها ذات تأثير إقليمي، بمعنى أن يكون توجهها السياسي محكوم بموقعها الجغرافي، ولا تتعاطي بذات الأهمية مع القضايا العالمية الأخرى[1]، أو أن يكون توجهها عالمي ويرجع ذلك حسب اختيار الدولة.

[1] سليم، محمد السيد. مرجع سابق. ص37

2. وترى بعض الدول أنها قادرة على التأثير العالمي، لذلك تلجأ لسياسة خارجية ذات توجه عالمي، كما تفعل الولايات المتحدة والصين، بحيث تكون اهتمامات هذه الدول موزعة على شتى بقاع العالم وتشمل أغلب القضايا العالمي، وتكون لاعب أساسي في غالب القضايا بمختلف الأقاليم[1].

3. توجه السياسة الخارجية نحو التدخل وعدمه، ويصنف هذا التوجه السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذها للسياسة الخاصة بها بما يعني توظيف الوحدات الدولية أدوات للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، وتسعى الدول إلى التأثير على غيرها من الدول، من خلال البحث عن نفوذها والسعي للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها، ولأجل الحفاظ على هذه المصالح تلجأ الدول لسياسة التدخل المباشر أو غير المباشر عن طريق جماعات موالية لها لإحداث التغيير الذي يصب في صالحها.

أما سياسة عدم التدخل فهي محاولة للتأثير في سياسات الوحدات الدولية من دون تدخل في داخل الدولة المستهدفة، وهو ما يعبر عن سياسة خارجية متوازنة، حيث تسعى لتحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى تدخل عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والرسمية[2].

4. التوجه نحو الإبقاء على الوضع الراهن أو إحداث التغيير، وفي هذا الوضع تقوم الدول إما بمحاولة الحفاظ على مصالحها كما هي من خلال الحفاظ على الاستقرار، أو شعور الدولة بأنها تعاني من ظلم وأنها تستطيع الحصول على أكثر مما تملك، لذلك تقوم بمحاولة إحداث تغيير في الأحداث الدولية بما يتماشى مع مصالحها القومية، وهذا لا ينحصر فقط في

[1] سليم، محمد السيد. مرجع سابق. ص38

[2] المرجع السابق. ص39

القضايا الإقليمية، بل قد يشمل القضايا العالمية[1]، ونتيجة لهذا التوجه تتغير بعض معطيات الواقع الدولي كاتخاذ بعض الدول توجه التحالفات الإقليمية والدولية.

إذا فالدول تسعى كما أسلفنا إما للحفاظ على الاستقرار، أو تغيير الوضع القائم، وقد تلجأ الدول لعدة خيارات في سبيل تحقيق ذلك، كأن تصبح جزءً من تحالفات دولية، أو أن تلجأ لسياسة العزلة، أو الحياد وعدم الانحياز؛ السياسة التي أتبعتها أغلب دول العالم في الحرب الباردة والصراع بين قطبي الشرق بقيادة الاتحاد السوفييتي والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أ. سياسة العزلة

الدول التي تتبنى هذا الاتجاه تعتقد أنها قادرة على تحقيق أمنها القومي والمحافظة على غلافها الاجتماعي والثقافي، بأفضل ما يمكن إذا ما اعتمدت سياسة العزلة، وتضييق اهتمامها بالخارج وعدم التدخل بما يحدث في البيئة الخارجية، مع الإبقاء بقدر بسيط على جزء من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ببعض الدول التي تعتبر حليفاً استراتيجياً للنظام السياسي في الدولة ومن أبرز الأمثلة على هذه السياسة الولايات المتحدة الأمريكية ما قبل الحرب العالمية الثانية، وكوريا الشمالية في العقد الحالي.

ويمثل اكتفاء الدولة ذاتياً – في المجالات الاقتصادية والاجتماعية –أساسا هاما من الأسس التي تحدد اختيارها لإستراتيجية العزلة، بحيث لا تعتمد على الدول الأخرى للوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم لا تكون في حاجة إلى الامتناع عن الدخول في علاقات دبلوماسية وتجارية مع الدول الأخرى، بل إنها تقيم مثل هذه العلاقات، ولكن إلى الحد الذي لا يؤدى بها إلى التورط في منازعات قد ينجم عنها نتائج عسكرية أو تهديدات خارجية.

[1] بالمر، جيلين ومورجان (2011). **كليفتون: نظرية السياسة الخارجية**. ترجمة د. عبد السلام نوير. الرياض. جامعة الملك سعود. ص20.

كما يرتبط تبنى إستراتيجية العزلة كذلك بوجود تهديدات فعلية سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو باحتمال قيام مثل هذه التهديدات، فقد ظلت بعض الوحدات السياسية لمدة قرون تتبع سياسة العزلة لأن حدودها الجغرافية كانت تحول دون تعرضها لأي غزو أجنبي، إلا أن البعض الآخر من هذه الوحدات لجأ إلى تبنى إستراتيجية العزلة للتغلب على مواقف التهديد الفعلي أو الاحتمالي، دون التورط في مواجهة عسكرية، ولكن بالانسحاب خلف الحدود القومية والانكماش في داخلها وإقامة وسائل الدفاع القادر على تحصين الدولة ضد الهجوم العسكري أو التغلغل الثقافي.

وترتبط سمات الجغرافيا ارتباطا وثيقا باختيار الدولة لتوجه العزلة إذ أن الجبال الشاهقة والبحار الواسعة والسهول والصحراوات غير المأهولة تشكل حدودا ملائمة للوحدات السياسية التي تختار هذا التوجه وتسهم بصورة فعالة في المحافظة على أمنها والحيلولة دون أي تهديد يمكن أن تتعرض له[1].

وقد تأسست سياسة العزلة في الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس واشنطن، واستمدت هذه السياسة مبررها من عدة عوامل؛ فبالإضافة إلى العامل الجغرافي الذي يتمثل في انفصالها عن بقية أنحاء العالم بكل من المحيط الهادي والأطلسي، كانت العزلة تتفق مع الحاجة إلى التنمية واستغراق الناس في العمل والإنتاج[2]، كما كان الضعف العسكري للولايات المتحدة بالنسبة للقوى العظمى في أوروبا حائلا دون قدرتها على الاشتراك اشتراكا قويا في شؤون القارة، وهو ضعف

[1] حتّي، ناصيف يوسف (1985). **النظرية في العلاقات الدولية**. ط1. بيروت. دار الكتاب العربي. ص 161 – 162.

[2] حج محمد، مروان محمد: السياسة الخارجية الأمريكية – America's Foreign Policy. الموسوعة السياسية Political Encyclopedia. تاريخ النشر: 2020. تاريخ الزيارة: 26 – 10 – 2021. https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9.

مرده الاهتمام بتوجيه جميع الطاقات والمصادر نحو تحسين مستوى المعيشة والتصنيع والتحديث، كما أن النظام العالمي طوال الفترة من 1815 إلى 1914 في حالة استقرار نسبى إذ كانت سياسة الدول الغربية تتركز في المحافظة على الأوضاع القائمة.

وظلت الولايات المتحدة متمسكة بسياسة العزلة حتى الحرب العالمية الأولى وعلى وجه التحديد بعد اندلاع هذه الحرب بثلاث سنوات عندما أخذت تتحول عن عزلتها وموقفها الحيادي إلى العداء الشديد لألمانيا والمشاركة الفاعلة والمباشرة للحلفاء وخاصة بريطانيا التي كانت ترتبط معها بروابط اللغة والتقاليد والعلاقات التجارية الوثيقة.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وخلال تسوية سنة 1919 وضعت الولايات المتحدة أساس فكرة الأمن الجماعي، وتمخضت هذه الفكرة عن قيام عصبة الأمم، وعندما عاد الرئيس وودرو ويلسون "Woodrow Wilson" إلى بلاده بعد توقيع معاهدة السلام وانضمام أمريكا إلى عصبة الأمم، رفض مجلس الشيوخ التصديق عليها، مما أدى إلى عودة أمريكا مرة أخرى إلى سياسة العزلة[1].

وقد استمر الأساس النظري للعزلة الأمريكية كأحد المفاهيم الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية حتى سنة 1939، ثم كان الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر، والذي وضع نهاية لسياسة العزلة الأمريكية، حيث أخذت أمريكا على إثر هذا الهجوم تتحرك بكل إمكانياتها في غياهب الحرب ثم شرع دورها في النظام السياسي الدولي يتصاعد بدرجة متزايدة ومعدل سريع، وإن كانت بعض الأصوات ما زالت ترتفع بين الحين والآخر حتى الآن تدافع عن

[1] حج محمد، مروان محمد. مرجع سابق.

سياسة العزلة وتؤيدها تأييدا شديدا وتندد بالتورط الأمريكي في مختلف شئون العالم، كدولة عظمى[1].

ب. سياسة التحالف

تعتقد الدول التي تلجأ لسياسة التحالفات، أن الدولة لا تستطيع تحقيق أهدافها أو الدفاع عن مصالحها الداخلية أو مواجهة ما تتعرض له من تهديدات خارجية بالاعتماد على قدراتها الذاتية فقط، ولذلك تلجأ إلى البحث عن غيرها من الدول التي يمكنها الاعتماد عليها، بسبب تشاركهما نفس الأهداف والمصالح، عن طريق إقامة تحالف بينها وبين هذه الدول وتحقيق التعاون بينهما في المجالات العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الفنية.

يرتبط توجه التحالف ارتباطا وثيقا بالاحتياجات والمصالح الداخلية للدولة، فالدول التي تواجه مشاكل اقتصادية مشتركة تلجأ إلى الانضمام إلى اتحادات أو ائتلافات تجارية لتعزيز التضامن بينها في مواجهة قضايا الاقتصاد والتجارة العالمية[2].

كما يرتبط كذلك بالشعور المشترك بعدم الأمن إزاء التهديدات الخارجية أو احتمال وجود مثل هذه التهديدات، وفي هذه الحالة فإن الدول التي تلجأ إلى مثل هذا التحالف تعتبر الحلف أداة لردع الدولة أو الدول التي تثير أي مطالب ضد مصالح دول الحلف، واستناداً إلى ذلك جاء تكوين حلف شمال الأطلسي "الناتو" كرد فعل غربي على حصار برلين من قبل الاتحاد السوفيتي والثورة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا سنة 1948 وتوقع حدوث أفعال أخرى مثيلة في كل من فرنسا وإيطاليا بمساندة الجيش الأحمر، كما كان حلف وارسو تعبيراً عن مخاوف الاتحاد

[1] عليوة، السيد (2000). **أصول العلاقات الدولية**. القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان، ص 117 – 123.

[2] حتّي، ناصيف. مرجع سابق. ص167 – 168.

السوفيتي مما أسماه بالأهداف العدوانية للولايات المتحدة التي قد تدفع حلف الناتو تحت زعامتها إلى خوض حرب عالمية جديدة ضد الاتحاد السوفيتي.

ويعتبر هدف التوسع الإقليمي من الظروف الملائمة التي ترتبط بتشكيل الأحلاف العسكرية، ومع أن مثل هذه الأحلاف لها طابع عدواني، إلا أنها تعمل في نفس الوقت على مساعدة حكومات الدول الضعيفة الداخلة في الحلف والدفاع عنها ضد أي تمرد أو عصيان داخلي تسانده قوة خارجية.

وفي هذا الإطار، فإن المعونة العسكرية التي تقدم في نطاق هذا النوع من الأحلاف تستخدمها الحكومات التي تتلقاها في القضاء على الاضطرابات الداخلية بما يضمن وجود حكومة موالية دائما للحلف، حيث كان انضمام بعض الدول لكل من نظامي التحالف الشيوعي والغربي نابعاً بالأساس من حاجة هذه الدول إلى ضمان الحماية الخارجية لها ضد هذه الاضطرابات.

ويشكل التجاور أو التلاصق الجغرافي واحداً من أهم الاعتبارات التي تكمن وراء قيام بعض الأحلاف المعاصرة، ويكون الهدف من الحلف في هذه الحالة هو دفع العدو إلى الحرب على جبهتين مما يؤدى إلى تبديد قواه وإنهاكه وانتزاع النصر منه، وعلى أساس هذا المبدأ أقامت فرنسا تحالفاً مع روسيا عام 1871 اعتقاداً منها بأن أفضل طريقة لصد أي هجوم عليها من جانب روسيا تكون بمواجهتها باستجابة عسكرية من كل من الشرق (روسيا) والغرب (فرنسا).

كذلك فإن معاهدة عدم الاعتداء التي أبرمها هتلر مع الاتحاد السوفيتي في عام 1939 كان يقصد بها منع أي تحالف بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية إلى أن يتمكن من خوض الحرب ضد فرنسا وانجلترا دون أن يخشى أي هجوم سوفيتي على بلاده من الشرق، وفي خلال الخمسينات

عمد جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي إلى تحديد خطوط الـدفاع عـن الولايـات المتحدة عند حدود الاتحاد السوفيتي والصين، وذلك من خلال حلف شمال الأطلسـي "NATO" وحلف جنوب آسيا "SEATO" وحلف بغداد وميثاق التحالف بين استراليا ونيوزلندا والولايـات المتحدة "ANZUS" ومعاهدات الأمن المتبادل مع كل من تايوان واليابان، والتي من شأنها إقامة حزام عسكري يحيط بكل العالم الشيوعي.

ومن هنا كان التقارب الجغرافي من الكتلة السوفيتية أحد المعايير الأساسية لاختيـار الولايـات المتحدة لشركائها في الأحلاف، ولذلك كان الأعضاء الأكثر بعدا عن الصين أو الاتحاد السوفيتي يتلقون معونات عسكرية واقتصادية أقل من تلك التي يتلقاها الأعضاء الأكثر قربا، وفي المقابل أقام الاتحاد السوفيتي حلف وارسو مع دول شرق أوروبا، كما أنه أبرم درجة أخف من درجات التحالف ــ تمثلت في سلسلة معاهدات الصداقة ــ مع العديد من دول العالم الثالث[1].

ج. سياسة عدم الانحياز

يعني عدم الانحياز الاتجاه الذي يرفض العزلة ويتجنب في نفس الوقت الارتباط عسكريا بأهداف القوى الكبرى –وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي–ومع ذلك فإن قيـام الدولـة غيـر المنحازة بالارتباط بأي من هاتين القوتين وتأييدها دبلوماسيا في مجال أو مجـالات معينـة لا يتعارض مع جوهر عدم الانحياز على ألا يكون ذلك الارتباط في جميع القضـايا والمجـالات، ويشير مفهوم عدم الانحياز إلى بقاء الدولة غير المنحازة بعيدا عن الصراعات والمنازعات بين القوتين العظميين، وإن كان من الممكن بالنسبة لها أن تقدم في مناسبات معينة الخطط والوسائل التي تكفل الوصول إلى التسويات السلمية في هذه المنازعات، وفي هذا الإطـار، فـإن عـدم

[1] عليوة، السيد. مرجع سابق. ص123 – 126.

الانحياز يؤدى إلى زيادة قوة الدولة التي تمارسه كتوجه لسياستها الخارجية في التأثير على البيئة الدولية، وإتاحة مزيد من الفرص لها في حرية الحركة وتشكيل سياستها في ضوء احتياجاتها الذاتية، الأمر الذي لا يتوافر بالنسبة للدول المرتبطة بالأحلاف العسكرية[1].

وفي الوقت نفسه فليس ثمة تعارض بين أن تكون الدولة غير منحازة وأن تكون في نفس الوقت عضوا في تحالف عسكري أو أيديولوجي أو اقتصادي داخل النطاق الإقليمي بسبب ما يوجد بينها وبين الدول الأخرى داخل هذا النطاق من مصالح مشتركة أو روابط وعلاقات حضارية وتاريخية[2].

د. سياسة الحياد

وهو قرار تتخذه الدولة المعنية بملء إرادتها، تجاه دول أو قضايا معينة، على أن يتوفر في ذلك شرطين أساسيين: الأول "الامتناع" والذي يفرض على الدول المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أحد طرفي نزاع معين، وكذلك عدم القبول باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد من هذه الأطراف، والثاني "التجرد" والذي يفرض على الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع هذه الأطراف، شريطة قيام هذه الأطراف باحترام أراضيها وسيادتها وحريتها في إقامة العلاقات التجارية مع أي منها.

ووضع الدول المحايدة ناتج عن نظام قانوني معين، وعن قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها تعطيها ضمانات بهذا الخصوص، وذلك خلافاً للوضع في حالة الدولة غير المنحازة التي تختار هذا التوجه غير المنظم قانونياً وبالتالي لا يوجد عندها ضمانات بأن موقفها سيحترم من الدول

[1] عليوة، السيد.مرجع سابق. ص126 – 127.

[2] حتّي، ناصيف. مرجع سابق. ص165 – ص166.

الأخرى حال قيام نزاعات بينها، هذا مع ملاحظة أن الحياد قد يكون في بعض الحالات فعلاً حيث تسلك الدولة نهجاً حيادياً دون أن ينص على ذلك في اتفاقية أو إصدار إعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد.

تكمن الأسباب وراء الحياد في نظر الدول الأقطاب في النظام الدولي أو الإقليمي إلى الأهمية الإستراتيجية لدولة معينة، والتي ترى أن أهميتها لا تساوي مخاطر النزاع وكلفته للسيطرة عليها، أو أن توازن القوى بينها لن يسمح لأحدهما بجذب هذه الدولة إليه، كذلك فقد ترى الأقطاب الدولية أنه يمكن للدولة المحايدة أن تكون بمثابة قناة اتصال دبلوماسي وسياسي وإنساني في حال نشوء نزاعات بينها، وتؤدي بالتالي وظيفة مفيدة ذات مردود أكبر من محاولات السيطرة عليها أو جذبها إلى معسكرها[1].

تقسيم التوجهات كل توجه على حدا لا يعني بالضرورة أن تنتهج الدولة توجهاً محدداً بذاته فقط، بل يمكن أن تتداخل الأنماط السياسية للدول في توجه عالمي مبني على إبقاء الأوضاع كما هي عالمياً أو إقليميا بتدخل مباشر أو غير مباشر، معتمداً على القرارات والاتفاقيات الدولية، وقد تقوم الدولة بالمزج بين هذه التوجهات في مختلف القضايا بما يخدم مصلحتها.

1.12 فصول الدراسة

تأتي الدراسة الحالية مقسمة من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها

والذي يشمل إشكالية الدراسة وأهدافها والفرضيات التي تسعى لإثبات صحتها أو عدمها، وكذلك الأدبيات التي تناولت محاور دراستنا الحالية والمنهجية المتبعة بالدراسة.

[1] حتّي، ناصيف. مرجع سابق. ص 163 –164.

الفصل الثاني: المملكة العربية السعودية: نظام الحكم والسياسة

حيث سيتناول الباحث من خلال هذا الفصل طبيعة نظام الحكم في المملكة والسياسات العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الفصل الثالث: محمد بن سلمان: رؤيته للتغيير

فمن خلال هذا الفصل سيتطرق الباحث إلى تفاصيل رؤية محمد بن سلمان للتغيير السياسي، والمنهجية المتبعة من قبل محمد بن سلمان في تغييره السياسي، ومدى إمكانية تحقيق محمد بن سلمان لأهدافه في التغيير السياسي.

الفصل الرابع: السياسة الخارجية لمحمد بن سلمان

من خلال هذا الفصل سيتناول الباحث طبيعة تلك السياسة وتأثير العوامل الاقليمية والدولية وكذلك الداخلية في تحديد تلك السياسة، ودراسة مرتكزات تلك السياسة وتأثيرها على المشهد السياسي للسعودية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

الفصل الخامس: النتائج

الفصل الثاني

المملكة العربية السعودية: نظام الحكم والسياسة

2.1 المقدمة

إن تاريخ المملكة العربية السعوديّة هو تاريخ أسرة ابن سعود مؤسس المملكة، حيث كانت الجزيرة العربية قبل الدولة السعوديّة منقسمة إلى عدة مشيخات قبلية متناحرة فيما بينها، وليس لها اتصال واسع بالعالم الخارجي إلى تاريخ ظهور أسرة ابن سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، لذلك لم يكن توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية الشاسعة على يد الملك عبد العزيز بالمهمة السهلة، فقد استغرقت سنوات طويلة، وكانت مهمة شاقة ومتشعبة. واجه خلالها القادة السعوديون أزمات عديدة كادت تهدد بناء الدولة الجديدة. ولعل أزمة الشرعية أكثر تلك الأزمات حدة، وإلى جانب ذلك ظهرت أزمة التكامل أو الاندماج التي تم حلها تدريجيًا.

رغم أن المملكة العربية السعودية لم تقم إلا في العام 1932، فإن للعائلة الحاكمة تاريخ طويل من الأنشطة السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة العربية، فمن قاعدتهم في مقاطعة نجد الوسطى سعى آل سعود في فترات متقطعة إلى فرض سيطرتهم على شبه الجزيرة العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي العام 1902 انتزع آل سعود بقيادة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود السيطرة على مدينة الرياض من خصومهم الرئيسيين آل رشيد. وخلال الفترة من 1902 إلى 1932 هزم الملك عبد العزيز بمساعدة من البريطانيين بعد العام 1916 وبالتالي فنشأة المملكة العربية السعوديّة ترجع إلى جهود أسرة ابن سعود التي منها اشتقت الدولة اسمها،

وأية دراسة جادة للسياسة الخارجيّة السعوديّة يجب أن تبدأ بالتفهم لدور آل سعود في تشكيل هذه السياسة[1]

2.2 مبادئ وأسس نظام الحكم بالمملكة العربية السعودية

لقد بادر الملك الراحل عبد العزيز آل سعود عند دخوله الحجاز إلى تحديد شكل الحكم ومنهجه والنظام العام للبلاد عندما أصدر أول بلاغ له في العام 1924 معلنا فيه أن الأمر في البلاد المقدسة شورى بين المسلمين، وأن مصدر التشريعات والأحكام لا يكون إلا مِن الكتاب والسنة والفقه، وفي العام 1932 أعلن توحيد البلاد باسم المملكة العربية السعوديّة، تضمن الإعلان في مادته السادسة أن على مجلس الوكلاء وضع نظام أساسي للمملكة، ونظام لتوارث العرش، ونظام لتشكيلات الحكومة[2].

وقد ظلت فكرة إصدار نظام أساسي للحكم وتطوير مؤسسات الدولة، حاضرة في فكر قادة المملكة إلى أن أصدر الملك خالد في عام 1980 أمراً ملكيا بتشكيل لجنة رفيعة المستوى من عدد من الخبراء المختصين والمسؤولين البارزين، لوضعِ كل مِن النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات في صيغتها النهائية، تمهيدا لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ، وقد تشكلت اللجنة برئاسة الأمير نايفِ بنِ عبد العزيز وزير الداخلية آنذاك[3].

وجاءت مواد ونصوص النظام الأساسي مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وذلك من أجل إرساء مبادئ راسخة سارت عليها الدولة منذ تأسيسها، وتلبية لظروف المرحلة ومتطلبات

---

[1] القباع، عبدالله سعود (1986). **السياسة الخارجيّة السعوديّة**، الرياض، مطابع الفرزدق، ص87

[2] العتيبي، إبراهيم (1998). **تنظيمات الدولة فى عهد الملك عبد العزيز: دراسة تاريخية**، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ص112

[3] الدعجاني، أحمد (2002). **خالد بن عبد العزيز: سيرة ملك ونهضة مملكة**، مكتبة الملك فهد، الرياض، ص162

التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد، حيث استندت المملكة في أحكامها وسياستها على أسس الشريعة الإسلامية، حيث أكد على ذلك الملك فيصل بأن "سياستنا أولا وقبل كل شيء هي تحكيم كتاب الله وسنة رسوله، واستنباط ما يصلح لأمور ديننا، وما يصلح لشؤوننا على أن لا نخرج عما في كتاب الله وسنة رسوله"، حيث نصت المادة الأولى من النظام الأساس للحكم أن "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض[1].

2.3 نظام الحكم

يوضح النظام الأساسي للحكم في مادته الخامسة "نوع نظام الحكم وطبيعته في المملكة العربية السعوديّة بأنه حكم ملكي يكون فيه الملك رئيس الدولة وحاكمها الأعلى، ويكون الحكم متوارث في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز وأبناء الأبناء، فقد نصت المادة المشار إليها على أن: "يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بنِ عبد الرحمنِ الفيصلِ آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب اللهِ تعالى وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم"، ولم يشترط النظام في انتقال الملك التقيد بالسن، وإنما اشترط الأصلح للحكم، حيث ينتقِل الحكم إلى الأصلح لتتم مبايعته على الكتاب والسنة، وقد صدر نظام هيئة البيعة بتاريخ السادس والعشرين من رمضان عام سبعة وعشرين وأربعمائة وألف متضمنا عددا من الترتيبات والإجراءات المتعلقة بهذه المسألة، وأشار نظام الهيئة إلى أن الدعوة إلى البيعة تتم وِفقا لنظامها والنظام الأساسي للحكم[2].

---

[1] الزركلي، خير الدين (1985). **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، دار العلم للملايين، ج(1)، ط 3، بيروت، ص354

[2] هاشم، حمزة (1999). **نظام الحكم فى المملكة العربية السعوديّة**، مكتبة دار جدة، السعودية، ص89

والبيعة تعني عملا متبادلا بين الحاكم والمحكوم، فعلى الحاكم العمل على تحكيم شرع اللهِ في عباده، وعلى المحكومين السمع والطاعة فيما تمت البيعة عليه، وهذا ما وضحته هذه المادة المذكورة آنفا، والمادة السادسة التي تقول (يبايع المواطنون الملك على كتاب اللهِ وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره)[1].

2.4 مبادئ وأسس نظام الحكم السعودي

أولا: الشريعة الإسلامية

ينص دستور المملكة العربية السعودية ونظام الحكم، على أن الدولة ملكية شورية إسلامية، وتأكيدًا على ذلك يقول الملك فيصل:- "كل ما لا يوافق الشريعة الإسلامية فهو رديء ولا قضاء غير الشرع، ولا نوافق على نظام لا يفهم له أساس من ديننا الذي استوعب كل ما في الحياة، إن شريعة الإسلام كفيلة لكل مصلحة". وبعد أن أصبح الملك فهد بن عبد العزيز ملكًا للبلاد أكمل متابعته للمسيرة الإسلامية[2].

ثانيا: الشورى

تعتبر الشورى من أهم المبادئ الدستورية في الدولة الإسلامية، وتعرف الشورى بأنها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها، وإن مبدأ الشورى السامي في حياة المملكة إنما يعود إلى عهد المؤسس الملك عبد العزيز وذلك حينما أنشأ مجلس الشورى في مكة المكرمة، والذي ساهم بأدوار ضخمة في توجيه دفة الحكم وتسيير أمور المملكة.

---

[1] الطريقى، عبد الله (2009). **النظام السياسى للسعودية**، دار غيناء، الرياض، ص75

[2] دحلان، أحمد حسن أحمد (1984). **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**، دار الشروق، جدة، ص137

2.5 نظام مجلس الشورى

الشورى في الاصطلاح السياسي لها أكثر من مدلول، ولكنها كلها تدور حول المشاورة واستطلاع الرأي للتوصل إلى أقرب الأمور للحق، وتلك هي الشورى الخاصة، فهذا التعريف ينطبق على نوعية خاصة من الشورى هي الشورى الفنية الخاصة باستشارة أهل الرأي والخبرة في المسائل الفنية. فالشورى هي أحد الأسس الأساسية والأركان الرئيسية التي ينهض عليها نظام الحكم في الإسلام[1].

نظام الشورى في الحكم السعودي بدأ منذ الدولة السعودية الأولى حيث اعتاد الإمام محمد بن سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب استشارة العلماء وأهل الرأي في شؤون الحرب والقتال. وقد اعتاد الإمامان الاجتماع بأهل الرأي أثناء الوقائع والأحداث التي مرت بها البلاد، ولم تكن الشورى بعيدة عن الدولة السعودية في أي من مراحلها. فقد اعتمدت على الشورى بنوعيها الخاصة والعامة عبر كافة مراحل تكوينها، ففي الدولة السعودية الثالثة نجد أن الملك عبد العزيز قد دعم الشورى التي كان عليها حكام الدولتين الأولى والثانية. وجسد فكرة الشورى عمليًا في اجتماع عام 1938 الذي أسفر عن تأسيس مجلس أعلى للدولة كما شهد تكوين قيادة عليا للقوات المسلحة بقيادة ولي العهد[2].

تطورت الشورى في حكم الملك عبد العزيز من خلال التجمع السنوي أو المجلس العام الذي كان يعقد بدعوة من الملك عبد العزيز توجه إلى أعيان البلاد ورؤساء العشائر والأمراء للاجتماع مع الملك للتشاور حول القضايا التي تواجه الأمة، وهذا التجمع السنوي كان يمثل محفلا إداريًا

[1] عبد الخالق، عبد الرحمن (1975). **الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي**، الدار السلفية، الكويت، ص 14

[2] آل سعود، فيصل (2002). **التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم مجلس الشورى**، مكتبة العبيكان، الرياض، ص177

وسياسيًا يطرح فيه المجتمعون آراءهم، ويعرضون مطالبهم ومطالب الأفراد والجهات التي يمثلونها وفي ذات الوقت يأخذون من الملك التوجيه المناسب[1].

بناءً على خبرة وتجربة المملكة الغنية في مجال الشورى، فقد كان هناك جهود للتحضير لمجلس شورى حديث مع مطلع ثمانينات القرن الماضي، وذلك استجابة من حكومة المملكة العربية السعودية للمستجدات التي طرأت على أرض الواقع، فأنشئت لجنة عليا أوكل إليها وضع الأطر والمعايير لمجلس الشورى الجديد، وتم تكليف ولي العهد في حينه الأمير فهد بن عبد العزيز في عام 1982 مهمة رئاسة هذه اللجنة، واستمرت في عملها حتى أصدر الملك فهد ثلاثة مراسيم ملكية في عام 1992م أحدثت تغييرات في بنية السياسة الداخلية السعودية تضمنت إصدار النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام مجلس الوزراء ونظام المناطق.

يتألف مجلس الشورى الحديث من رئيس ومائة وعشرين عضوًا، وقد كان في البداية يتكون من ستين عضوًا ثم زيد العدد إلى تسعين عضوًا قبل الزيادة الأخيرة، والأعضاء يختارهم الملك وفقًا لمزايا ومواصفات تتحقق معها الغاية من اختيارهم. فهم من أهل العلم والخبرة والاختصاص، وتحدد حقوقهم وواجباتهم بأمر ملكي، ويشترط في العضو أن يكون سعودي الأصل والمنشأ ومن المشهود لهم بالصلاح على أن لا يقل عمره عن ثلاثين عامًا كما أن الأعضاء يكونون عرضة للمساءلة والتحقيق في حالة الإخلال بالمهمة الموكلة إليهم وفقًا لأحكام نظام مجلس الشورى ونظامها[2].

[1] آل سعود، فيصل، مرجع سابق، ص183

[2] المرجع السابق، ص203

2.6 النظام الملكي الدستوري

فيما يخص النظام الملكي الدستوري، يوجد في المملكة العربية السعودية مجلسان رئيسيان يشتركان في الحكم والإدارة، هما مجلس الوزراء ومجلس الشورى مما يؤكد أن النظام الملكي السعودي، إنما هو نظام ملكي دستوري والذي يتمتع بالخواص والمزايا التالية:

1. أن هذا النظام يوفر الاستقرار للدولة وعدم تعرضها للهزات العنيفة.
2. يلعب الملك دورًا هامًا في النظم البرلمانية لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
3. الشعب ممثلاً في أهل الحل والعقد هو صاحب السيادة في إدارة البلاد في نطاق الشريعة الإسلامية.
4. إن شخصية الملك تستطيع أن تؤدي جل الخدمات للبلاد في توطيد العلاقات مع الدول الأخرى[1].

بناءً على ما تقدم، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية أعلنت منذ ولادتها في دستورها الصادر سنة 1927 على أن الدولة السعودية ملكية شورية إسلامية.

2.7 توزيع السلطات في المملكة

أ. السلطة التشريعية: لقد أنيطت السلطة التنظيمية كلها بمجلس الشورى في أول تشكيل له سنة 1928م، حيث قام مجلس الشورى خلال أكثر من عشرين سنة بوضع الأنظمة والميزانيات، وأكثرها ما يوجد الآن من الأنظمة.

ب. السلطة القضائية: سلطة مستقلة ومقيدة في نفس الوقت، والسلطة القضائية مستقلة من السلطات الأخرى ولا يجوز لأحد التدخل في القضاء كما أن تعيين وترقية القضاة ونقلهم

[1] دحلان، مرجع سابق، ص139

وتأديبهم وعزلهم هو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى، اتباعًا وتطبيقيًا لمبدأ حصانة القضاة المعروف عند علماء المسلمين.

ج. السلطة التنفيذية: يقوم بها ملك البلاد كمرجع أعلى ويباشرها مجلس الوزراء بصفة عامة، فالملك هو رئيس السلطة التنفيذية، ويساعده الوزراء وموظفي الوزارات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية الأخرى، والجهاز التنفيذي في المملكة يتكون من عدد من الوزارات حيث تقوم كل وزارة بتقديم الخدمات وتحقيق المصالح والأهداف الملقاة على عاتقها[1].

وعليه يرى الباحث أن الحكم في المملكة يقوم على دعامتين: الأولى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والثانية الشورى.

8.2 مؤسسات صنع القرار في السياسة السعودية

أولاً: الملك

البيئة السياسية للمملكة العربية السعودية هي انعكاسات لمجموعة من المتغيرات الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، وفي داخل النظام السياسي السعودي توجد قوى متداخلة مع بعضها البعض تعمل وفق علاقات خاصة جدا تشكل نمطا متدرجا للسلطة والقوة السياسية التي تتركز بدورها في أسرة آل سعود، وهي الأسرة التي يختار منها الملك ومنذ عام 1926م ومنذ الوهلة الأولى لنشأة المملكة العربية السعودية بدأت عملية تطور لصلاحيات الملك ومهامه في الشأن الداخلي والخارجي يترأس الملك في الهرم السياسي السعودي السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد نص القانون الأساسي السعودي في المادة (56) على أن "الملك هو

[1] دحلان، مرجع سابق، ص167

رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء وفقاً لأحكام القانون في السياسة الداخلية والخارجية"[1].

والملك هو الذي يعين نواب مجلس الوزراء والوزراء وهو الذي يحل مجلس الوزراء ويعيد تكوينه حسب المادة (57) من الدستور السعودي، وبذلك فإن الملك يعد مركزا للعملية السياسية، ولكن أساس حكمه أن يطبق الشريعة الإسلامية وقوانينها في الأمور الداخلية، والخارجية سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً[2]، شمول الملك لكل هذه السلطات يؤكد أنه مطلق السلطات، لكن القيد الأساسي الذي لا يستطيع الملك أن يتحرر منه هو قواعد الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أنه وعند ممارسة الملك لصلاحياته فإنه قد تخضع بعض ممارساته لنوع من التعديل وهذا التعديل يأتي من قبل أعضاء الأسرة المالكة والعلماء ورؤساء القبائل.

وتجدر الإشارة إلى أن أي قرار ملكي لابد أن يتمتع بتأييد من مجلس العائلة المالكة لدرجة أن العائلة تشكل حزبا سياسيا حاكما يستطيع أن يعطل أي قرار للملك. بالإضافة لرأي العلماء ورؤساء القبائل أي أن هنالك جماعات ضاغطة تؤثر في صناعة القرار السعودي، حيث يرى مؤيدوا النظام السغودي أن المملكة انتهجت ومنذ القدم الديمقراطية المتجذرة في الإسلام وهو نظام الشورى. رغم وجود اتهامات عديدة للملكة بأنها تحكم بدكتاتورية الملك.

وإذا نظرنا إلى التعليمات الأساسية الصادرة في سنة 1926م والتي تشمل المواد الأساسية للنظام السعودي في الإدارة فإن الملك هو صاحب السلطة العليا التي تحكم البلاد، حيث ورد في المادتين الخامسة والسادسة من التعليمات الأساسية قبل توحيد المملكة العربية السعودية ما يلي:

---

[1] محمود كامل المحامي، (د.ت)، **الدولة العربية الكبرى**، مصر، دار المعارف، ص472.

[2] انطونيوس، جورج، (1982). **يقظة العرب**، ترجمة ناصر الدين الأسد، ط7، بيروت: دار العلم للملايين، ص 457.

تكون جميع إدارة المملكة الحجازية بيد الملك عبد العزيز والملك مقيد بأحكام الشريعة[1]، الأحكام تكون في المملكة الحجازية منطبقة على كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام[2].

وتعد هذه التعليمات الأساس القانوني الذي يحكم ويوضح طبيعة عمل الملك. لكن الملك يبقى رأس الهرم السياسي الداخلي والخارجي في المملكة العربية السعودية، ومنذ عهد الملك فيصل في حكم السعودية الذي تولى رئاسة مجلس الوزراء بموجب تعديل التعليمات الأساسية سنة 1964م. أصبح الملك هو رئيس الوزراء أيضا وقد سار الملك فهد على هذا الطريق وأصبح الملك يجمع السلطات التالية[3]:

1. الرئيس الأعلى للدولة.
2. رئيس مجلس الوزراء.
3. ما يناط به من صلاحيات ومسؤوليات كرئيس مجلس الشورى الذي يتولاه أيضاً.

ثانياً: ولي العهد

هناك سمة مشتركة بين كل صور الأنظمة الملكية، وهي ما يعرف ب "نظام توارث العرش"، والذي يميز وراثة العرش في المملكة العربية السعودية أن الوراثة ليست جبرية كالنظام الملكي التقليدي الذي يحصر وراثة العرش وتكون جبرية الأكبر الأولاد سناً[4].

---

[1] المادة الخامسة من القانون الأساسي للمملكة العربية السعودية. انظر: جلود، خير الله (2008) ***صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية*، مجلة دراسات اقليمية**، مج5، ع12، ص12

[2] المادة السادسة من القانون الأساسي للمملكة العربية السعودية، انظر: ميسوم، الياس (2018) ***آليات صنع القرار في النظام السياسي السعودي دراسة في المؤسسات الرسمية*، مجلة الاكاديمية**، مج6، ع1، ص186.

[3] الساعاتي، أمين، (1984). **التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية**، القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ص 383.

[4] دحلان، أحمد حسن، (1984). **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**، جدة: دار الشروق، ص117.

التقليد في السعودية حصر وراثة العرش في أبناء الملك عبد العزيز فيتولى العرش منهم الأخ بعد الأخ، لا الولد بعد أبيه، مع ترجيح الأكبر سنا، وتلزم ولاية العهد توافر صفات وشروط حددها الفقه الإسلامي وهي[1]:

1. الكفاية الجسدية.
2. الكفاية العلمية.
3. العدالة.
4. الشجاعة.
5. وقبل كل ذلك أن يكون من أهل الولاية الكاملة.

ومعظم هذه الصفات والشروط ذكرها ابن خلدون في شروط الإمامة [2]:

النظام الملكي السعودي ليس نظاما مطلقا ولكنه نظام ملكي مقيد بأمرين أساسيين هما: الشريعة الإسلامية والشورى (أي الأمة والشعب والعلماء)، وإذا كان المرتكز أو المنطلق الذي يرتكز عليه النظام السعودي هو توارث العرش فإن لهذه القاعدة استثناء أي أنه إذا ما ثبت أن المرشح للملك (ولي العهد) غير مستوف للصفات والشروط الشرعية الواجب توافرها فيه فإنه لا يتولى الحكم ويستثنى منه.

يمثل ولي العهد أحد الأركان الرئيسية لنظام الحكم السعودي حيث ينص النظام الأساسي على أن الملك يختار ولي عهده ويعفيه بأمر ملكي، ويكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد وبما يكلفه به

[1] دحلان، أحمد حسن، **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية** مرجع سابق، ص118.

[2] ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، (2006). **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المقدمة**، قراءة ومعارضة وإعداد إبراهيم شبوح وإحسان عباس، تونس: القيروان للنشر، ص 339.

الملك من أعمال ومسؤوليات. ويحق لولي العهد أن يتولى سلطات الملك حال وفاته إلى أن يتم اختيار الملك[1].

إن اختيار ولي العهد وسلوكه ومسألة توليه العرش منوطة بما يلي:

1. الأسرة المالكة.
2. رأي العلماء فيه.
3. التزامه ومعرفته بأحكام الشريعة الإسلامية.

لذلك فإن أي قرار يخول ولي العهد من قبل الملك في مجال السياسة الخارجية لابد من أن يلتزم بثوابت الدين ورأي الملك والأسرة المالكة وعلماء الدين، وولي العهد هو أيضا نائب رئيس الوزراء ويتولى ولي العهد بعض الاختصاصات التي يمنحه إياها الملك سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ثالثاً: مجلس الوزراء

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية تمركزت مختلف السلطات والصلاحيات في اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية بيد الملك. حتى عام 1950م لم يكن جهاز الدولة يضم سوى ثلاث وزارات هي: وزارة الخارجية والمالية والدفاع. وهي الوزارات التي تعكس سيادة الدولة داخلياً وخارجياً، فضلاً عن عدد من الدوائر التي كانت تعمل في نطاق ضيق، وما بين عام 1950 وعام 1953م نشأت خمس وزارات أخرى وهي: الداخلية والمواصلات والصحة والمعارف

[1] فيصل بن مشعل بن عبد العزيز، (2002م). **التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى**، الرياض: مكتبة العبيكان، ص 401

والزراعة بالإضافة إلى عدد من الإدارات الجديدة مثل مديرية شؤون الزيت والمعارف ومديرية العمل والعمال.

كانت الحكومة المركزية تقوى شيئا فشيئا وشملت سلطاتها جميع أجزاء المملكة[1]. وقد كان الملك الراحل عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، يولي الأمير سعود ولي عهده مسؤوليات الحكم شيئا فشيئا. ثم تم تأسيس ثماني وزارات وعدد من الإدارات المستقلة، وبقيت خطوة لضمان التنسيق فيما بين هذه الأجهزة.

وتحقق ذلك عندما صدر مرسوم بتأليف مجلس الوزراء. قضى المرسوم الملكي أن يتألف مجلس الوزراء من جميع الوزراء المكلفين بإرادة ملكية في إدارة شؤون الوزارات برئاسة ولي العهد القائد الأول للقوات المسلحة الأمير سعود بن عبد العزيز، وينعقد المجلس مرة في الشهر أو أكثر بناء على دعوة رئيسه للبحث في جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية وأجاز المرسوم مستشاري الملك أن يحضروا جلسات المجلس. وعندما تولى الملك سعود الحكم تم افتتاح الدورة الأولى في الرياض سنة 1954 وفي هذه الدورة أصدر المجلس نظاما شاملا له واستمر الملك رئيساً للمجلس لمدة خمسة أشهر بعد افتتاحه حيث أصدر في نفس العام مرسوما بتعيين الأمير فيصل ولي العهد رئيسا لمجلس الوزراء[2]، مجلس الوزراء يمارس صلاحياته واختصاصاته ويشرف على تنفيذ سياسات الدولة الداخلية والخارجية وفقا لما جاء في نظامه القديم الصادر في مارس 1954م وبعد حوالي أربع سنوات وفي 22 مارس 1958م أصدر الملك سعود مرسوماً

[1] صادق، محمد توفيق، (1965). **تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية**، ط1، السعودية: معهد الإدارة العامة، ص56.

[2] بيربي، جاك جان، (1960). **جزيرة العرب**، تعريب نجدة هاجر وآخرون، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ص63

منح فيه رئيس الوزراء الأمير فيصل السلطات الكاملة لرسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية والمالية والإشراف على تنفيذها[1].

ويتألف مجلس الوزراء بموجب النظام الجديد من رئيس المجلس الذي يعين بأمر ملكي ونائبه والوزراء العاملين ووزراء الدولة ومستشاري الملك، ويتم تعيين جميع هؤلاء أعضاء في المجلس بأمر ملكي بناء على اقتراح رئيس المجلس[2].

ورئيس المجلس مسؤول مباشرة أمام الملك عن أعماله وأعمال المجلس، والوزراء مسؤولون عن أعمالهم أمام رئيس المجلس. ويتم إعفاء أي عضو من أعضاء المجلس من عمله بأمر ملكي بناء على طلب رئيس المجلس، وعند استقالة رئيس المجلس يعتبر جميع الأعضاء مستقيلين تبعاً لذلك، فعندما استقال الأمير فيصل من رئاسة المجلس في أواخر عام 1960 اعتبرت الوزارة مستقيلة، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة الملك سعود. وفي عام1962 صدر أمر ملكي بإقالة الوزراء من مناصبهم ووجه الملك خطابا إلى الأمير فيصل يكلفه فيه بتأليف وزارة جديدة، وصدر أمر ملكي عقب إقالة الوزارة بوقت قصير بتشكيل الوزارة الجديدة بناء على اقتراح رئيس المجلس الأمير فيصل[3].

وقد تطور عدد أفراد تشكيلة مجلس الوزراء السعودي حتى وصلت في أول تشكيل للمجلس في عهد الملك فهد ستة وثلاثين وزيراً بعد ضم عدد جديد من الوزراء ووزراء الدولة برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز والنائب الأول لرئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي مارس الكثير من اختصاصات الملك فهد نظرا لحالته الصحية.

---

[1] محمد، محمد عبد الجواد، (1977). **التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص 105-106.

[2] النظام الأساسي السعودي مادة (56).

[3] مادة (8) من نظام مجلس الوزراء.

كان المجلس يقوم بدور الإشراف على الأمور التي دخلت ضمن نطاق مهامه عن طريق الموافقة على المسائل التي تعرض عليه، وهو بذلك لم يكن يمارس رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية ولم يملك السلطة التنفيذية، حيث كان يستمد صلاحياته من الملك، وكانت قراراته بمنزلة توصيات لا تكون نافذة المفعول إلا بعد الموافقة الملكية عليها في بعض الحالات بوساطة رئيس المجلس الذي يتمتع بصلاحيات بالإضافة إلى الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس، وعندما صدر نظامه الجديد والمعمول به حاليا، أصبح المجلس يملك سلطات واسعة شملت جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية فهو الذي يقوم برسم السياسة في الحقلين الداخلي والخارجي ويشرف على تنفيذها، وتركزت في المجلس تبعا لذلك السلطات التنظيمية والتنفيذية والإدارية ومع ذلك كله فإن قرارات المجلس نهائية وقابلة للتنفيذ بعد إقرارها إلا ما يتعلق منها بالأنظمة والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات وعقد القروض وميزانية الدولة فإنها تصدر بمراسيم ملكية[1].

رابعاً: وزارة الخارجية

إن وزارة الخارجية هي الأداة التي يستعين بها رئيس الدولة في إدارة وتوجيه علاقات دولته بالدول الأخرى وبالمجتمع الدولي فعملها المساعدة في صياغة وتنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية دولياً [2] يرأسها وزير يساعد رئيس الدولة في تصريف الشؤون الخارجية لدولته مستعينا في أداء وظيفته بمجموعة من الموظفين والمملكة العربية السعودية ذات النظام السياسي الذي يستند على أحكام الشريعة الإسلامية، فإنها ومنذ أن استتب الأمر فيها بعد توحيدها على يد الملك عبد

[1] مواد 19 و33 و37 من نظام مجلس الوزراء.

[2] مارسيل، ميرل، (ب.ت). **السياسة الخارجية، ت**رجمة: خضر خضر، جريس برس، سلسلة دولية، بيروت، ص 3.

العزيز، أمر بإنشاء جهاز يعني بالشؤون الخارجية، لمد قنوات الاتصال والتواصل السياسي والدبلوماسي مع دول العالم[1].

وتجسيداً لهذا الاهتمام التنظيمي، وإخراجه إلى حيز الوجود تم في 1925/12/24م إنشاء أول مديرية تعني بذلك مقرها الرئيسي في مكة المكرمة مع افتتاح فرع لها في مدينة جدة وتولى هذه المديرية الشيخ يوسف ياسين في عام 1926م.[2]

ولاتساع مهام هذه الإدارة أصدر الملك عبد العزيز أمرا بتحويل مسمى هذه المديرية إلى وزارة الخارجية، ودعماً لهذا الحقل المهم عين نجله الأمير فيصل بن عبد العزيز وزيرا لها، وظل الأمير فيصل يمارس عمله فيها بالإضافة إلى مهامه الأخرى. وفي عام 1975م تولى الأمير سعود الفيصل منصب وزير الخارجية فسار على نهج والده في سياسته ودبلوماسيته.

ولتأهيل وإعداد الموظفين الدبلوماسيين الأكفاء صدر توجيه من الأمير سعود الفيصل بإنشاء معهد الدراسات الدبلوماسية الذي بدأ يزاول نشاطه في شهر عام 1979م.[3]

حددت صلاحيات واختصاصات وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية في نظام مجلس الوزراء الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 120 في 1979/10/5م الذي أوضح اختصاصات الوزراء العاملين، ومن بينهم وزير الخارجية الذي يتمتع طبقا للفقرة (ج) من المادة (11) وباعتباره عضواً عاملاً فهو يقوم بالتضامن مع غيره من الوزراء طبقا للمادة (18) برسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع شؤون الدولة ومن

---

[1] النفيلي، صالح بن محمد، (1998). **من الحقيبة الدبلوماسية مواقف ومشاهدات**، ط1، بيروت: مؤسسة حسون، ص 51.

[2] مدني، محمد عمر، (1999). **العلاقات الدبلوماسية للملكة العربية السعودية**، ط3-4، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ص 23

[3] المرجع السابق، ص 37.

خلال هذا العرض الموجز يمكن تلخيص مهام وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودي بما يلي[1]:

- حفظ المصالح الوطنية في الخارج من سياسية وتجارية وعسكرية وثقافية واجتماعية وجميع ما يخدم مرافق وأعمال الدولة في الخارج وذلك عن طريق السفارات والقنصليات السعودية.
- حماية مصالح المواطنين في الخارج وتقديم المساعدة لهم.
- الاشتراك في المؤتمرات الدولية ومناقشة مواد المعاهدات الدولية والإسهام في إبلاغها وتنفيذها وتعديلها وإلغائها وإعداد وثائق التفويض والتوقيع والتصديق.
- إعداد التقارير السياسية والصحفية عن تطورات الأحداث التي تخص البلد أو المنطقة.
- تقديم المشورة إلى الحكومة بواسطة السفارات والملحقيات في الشؤون السياسية والعسكرية والثقافية والتجارية.
- منح التأشيرات وسمات الدخول إلى المملكة، وإصدار جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة تحضير ترتيبات تقديم أوراق اعتماد السفراء.

إلا أنه ومهما تعددت اختصاصات وزارة الخارجية فإن وزير الخارجية لا يستطيع عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات وعقد القروض وميزانية الدولة بمفرده لأن مثل هذه القرارات يجب أن تصدر بمراسيم ملكية [2]. كما أن أي سياسة خارجية أو داخلية للدولة بما فيها وزارة الخارجية لا بد أن تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ورقابة الملك والأسرة الحاكمة

[1] صحيفة أم القرى، العدد 1717، بتاريخ 1377/10/27هـ.

[2] المواد 19 و33 و37، من نظام مجلس الوزراء لسنة 77هـ.

والعلماء، ورقابة رئيس مجلس الوزراء فالهيكل لصناعة أي قرار في المملكة يتدخل فيه جميع الأطراف ذات الاختصاص بعلاقة تشابكية وتشاركية في نفس الوقت.

2.9 السياسة العامة للملكة العربية السعودية

تقوم السياسة العامة للمملكة العربية السعوديّة على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية، تاريخية، دينية، اقتصادية، أمنية، سياسية، وضمن أطر رئيسة؛ أهمها: حسن الجوار، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، وتأدية دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية و العربية و الإسلامية والدولية[1].

توصف السياسة الخارجيّة السعوديّة تقليديا بأنها تنتهج "الدبلوماسية الهادئة"، وأنها تحاول من خلال استخدام ثقلها الديني وموقعها الاستراتيجي وفوائضها المالية تحقيق أهداف سياستها الخارجيّة في نطاقاتها المعروفة كافة، سواء في الدائرة العربية أو الإسلامية إن لم يكن الدولية أيضا، من دون محاولة الدخول في النزاعات الإقليمية. وكان الحفاظ على "الوضع الراهن" ثم تطويره والبعد عن التصعيد في القضايا كافة أمرا معروفا عنها[2].

[1] الأذرى، أحمد، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجيّة السعوديّة**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/2/5

[2] الهباس، خالد بن نايف، **السياسة السعوديّة في عهد الملك سلمان: الاستمرارية والتحديات**، جريدة الحياة، 2015/2/2

تتمثل أهداف السياسة العامة السعوديّة في الحفاظ على أمنها وموقعها في شبه الجزيرة العربية، والدفاع عن المصالح العربية والإسلامية العامة، وتعزيز التضامن بين الحكومات الإسلامية، والحفاظ على علاقات التعاون مع الدول الأخرى المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة للنفط[1].

اعتنت القيادة السعوديّة بجملة أمور أساسية منذ تأسيسها، كانت بمثابة المرتكزات والملامح الأساسية للسياسة الخارجيّة السعوديّة، وظهر ذلك جليا في التحولات السياسية الدولية المعاصرة، ومن ذلك متابعة الواقع الدولي والقراءة، والاستفادة من التوازنات الدولية وتوظيفها للصالح الوطني دون إقحام المملكة في قضايا ذات أثار سلبية على أهداف الدولة وموقعها السياسي المعلن، والاحترام المتبادل في العلاقات والممارسات مع الدول الأخرى، والانطلاق من مبدأ التعامل بتكافؤ معها، على أساس احترام مبدأ السيادة والتحرك المستمر من أجل السلام والأمن الدوليين، ورفض الممارسات التي تهدد السلام العالمي، وتطبيق سياسة متوازنة في مجال النفط والعمل المتواصل على استقرار سوق النفط العالمي لما تمثله المملكة من مكانة باعتبارها أكبر منتجي النفط، ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله[2].

2.10 على الصعيد الخارجي

اتسمت السياسة الخارجيّة للمملكة باتزان الموقف ووضوح الهدف، وتجلى ذلك عبر علاقاتها العربية والإقليمية والدولية، ومن خلال مواقفها التي تعبر عن سياسات مستقلة تأخذ بعين الاعتبار البعدين العربي والإسلامي كركيزة أساسية في التعامل مع دول العالم المؤثرة في القرار

---

[1] الرويلي، علي (2010). **الامن الوطنى السعودي وآفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية في ظل متغيرات دولية واقليمية وعلاقات المملكة العربية السعوديّة مع القوى الفاعلة العالمية**، بيسان للنشر والاعلام، بيروت

[2] التركي، ماجد (2003). **الملامح الأساسية للسياسة الخارجيّة السعوديّة (خليجيا وعربيا)**، مركز الاعلام والدراسات العربية والروسية، السعوديّة، ص42

الدولي، إذ تقوم سياسات المملكة على أربع ركائز: خليجية، عربية، إسلامية ودولية ممثلة دوائر اهتمام متصاعد للتعامل حسب الموقف وحساسيته وأبعاده الجيوسياسية.

تقوم السياسة الخارجيّة السعوديّة علي المبادئ الإسلامية، فهي تحدد طبيعة الدولة التي تطبق تلك السياسة وتوجهاتها العقائدية، وعليه توصف السياسة الخارجيّة السعوديّة بأنها سياسة "دولة محافظة" تتمسك بالأصول الفكرية للإسلام، وتعمل على نشرها وحمايتها بكل الوسائل والسبل السلمية التي تتجاوب مع روح العصر[1].

وفى هذا الإطار يجدر الإشارة إلى طبيعة السياسة العامة للمملكة على الصعيد الخارجي، والتي يمكن أن نجملها فيما يلى[2]:

1. تعتمد المملكة في سياستها الخارجيّة وعلاقتها الدولية على الهدوء، فهي تصرح عن موقفها دون رد الفعل في حالة تعرضها أو تعرض مصالحها للأذى، بل تسعى إلى دفعة بالطرق الدبلوماسية والحوار الهادئ، حيث ترى أن الإعلان عن المواقف بلا رؤية قد ينحرف بالسياسة الخارجيّة عن أهدافها ويجعلها خاضعة لعوامل قد لا تخدم مصالحها الوطنية.
2. ضبط النفس، سياسة المملكة تقوم على ضبط النفس وعدم الإستفزاز، وقد شهد لها العالم إزاء الاستفزازات العراقية والإيرانية، حيث لم تخرجها تلك الاستفزازات عن الحكمة وضبط النفس وذلك ما يميز سياسة المملكة عن السياسات الخارجيّة لكثير من دول العالم.
3. الاستقلالية، ترفض أن يفرض عليها أية ضغوط، بل تمارس دورها ونشاطها السياسي والاقتصادي والإعلامي الخارجي بقدر من الحرية دون الخضوع لأي من عوامل أو

[1] العلي، حسن (2012). **السياسة الخارجيّة للمملكة الجمع بين الاعتدال وقوة التاثير**، صحيفة. الشرق، العدد 294

[2] الخيال، مالك (1992). **الاعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة مع التطبيق على المملكة العربية السعوديّة**، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيّة، السعوديّة، ع8

مؤثرات الصراع والتنافس، وهو ما أكدت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم، فهي دولة مستقلة ذات سيادة، تتحرك في مجالها الخارجي انطلاقا من مصالحها الوطنية وحماية أمنها القومي.

وعليه، يمكن إجمال الأسس والمبادئ التي تستند عليها السياسة الخارجيّة للملكة في المجال الدولي في النقاط التالية[1]:

أ. الحرص على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الأخرى.

ب. الالتزام بعدم اللجوء لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وشجب العنف وجميع الوسائل والآليات التي تخل بالأمن والسلم الدوليين.

ج. الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي لتنمية التجارة الدولية على أسس عادلة من خلال أسس اقتصاديات السوق الحر.

د. صبغ السياسة الخارجيّة السعوديّة بصبغة أخلاقية، من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم.

2.11 محددات السياسة العامة على الصعيد الخارجي

يمكن استعراض أبرز المحددات الخارجية الإقليمية والدولية على النحو التالي:

[1] الدهيمى، عبد الرحمن، **الدور الدولي والإقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجيّة السعوديّة: الدبلوماسية السعوديّة نشطة ومنفتحة على كافة قنوات الاتصال الإقليمية والدولية**، جريدة الجزيرة السعوديّة، 2010/6/9

1. المحددات الخارجيّة الإقليمية

سعت السياسة الخارجيّة السعوديّة دائما إلى دعم الاستقرار الإقليمي، وتقليل تكلفة تقلبات السياسة الإقليمية بالنسبة إلى مصالحها عبر نسج شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية، مستغلة أيضا ما تملكه من ثقل اقتصادي وأيديولوجي، وقد قدمت الكثير من المبادرات في هذا الشأن لرأب الصدع في العلاقات البينية العربية، أو إيجاد حلول للأزمات والملفات الإقليمية، غير أن هذه الخاصية التي صبغت السياسة الخارجية السعوديّة عبر عقود تغيرت في شكل تدريجي، ووصل هذا التغيُّر إلى ذروته في المرحلة الحالية، إذ تزايدت التحديات والأخطار نتيجة التغيُّرات المتسارعة التي لحقت بعدد من الملفات والقضايا الإقليمية، في وقت افتقرت مواقف القوى الدولية المؤثرة في المنطقة إلى الحسم وتغيرت أولوياتها، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي الإقليمي وأربك حسابات الدول الإقليمية[1].

هذه المتغيرات تجسدت بشكل جليل في بدء الثورات العربية، التي استطاعت المملكة تجاوز تداعياتها بنجاحات متفاوتة، إذ عملت على تحييد آثارها داخليا، وسعت من خلال سياسة خارجية قائمة على ركيزتين إلى الحد من أثارها على مصالحها الخارجيّة والتأثير بقدر الإمكان في مخرجاتها النهائية، وهاتان الركيزتان هما محاولة "السيطرة على الضرر"، كما حصل في الدعم السعودي للسيسي في مصر، وتعزيز التعاون مع الأردن والمغرب، ودعوتهما إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، أما الركيزة الثانية فكانت "الاشتباك مع الحدث" للتأثير فيه، في محاولة شبه استباقية تهدف إلى توجيه دفة الأمور وعدم الوقوف موقف المتفرج على الأزمات الإقليمية، ما قد يؤدي إلى تفاقمها، كما في الدعم

[1] الهباس، خالد بن نايف، **السياسة السعوديّة في عهد الملك سلمان: الاستمرارية والتحديات**، جريدة الحياة، 2015/2/2

الخليجي للبحرين والمبادرة الخليجية في اليمن والتدخل العسكري لاحقا، بالتالي فإن المملكة حاولت من خلال ذلك تقليل تقلبات السياسة الإقليمية والتكيف مع ما أحدثته ثورات الربيع العربي من تغير في نمط التحالفات الإقليمية، أو احتواء ما قد تنطوي عليه من تداعيات سلبية على الأمن الوطني السعودي. فحرصت الرياض على صياغة المحور السعودي –المصري – الإماراتي، وكذلك إعادة اللحمة داخل البيت الخليجي إلى ما كانت عليه بعدما مرت بفترة من توتر وعدم الإستقرار[1].

2. المحددات الخارجيّة الدولية

عانت المملكة العربية السعوديّة من التغيرات الدولية التي انعكست عليها في كثير من الأوقات، نتيجة حالة التباعد والتقارب التي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية معها، والتي لعبت دوراً واضحا في توجهات السياسة الخارجيّة السعوديّة، كما أنها انكشفت بشكل واضح مع الثورات العربية، ورغبتها في عدم الانزلاق في قضايا المنطقة بصفة عامة أصبح هناك حالة واضحة من "السيولة" و"الهشاشة" السياسية في المنطقة، ما خلق بيئة مضطربة قابلة للاختراق من القوى غير العربية، فتزايد دور إيران و"حزب الله"، وظهور تنظيمات متشددة مثل "داعش"، وتفاقم الأزمات في سورية واليمن وليبيا، بل وسعي واشنطن إلى صياغة اتفاق مع إيران تنهي بموجبه المواجهة المستمرة مع طهران منذ بدء الثورة الإيرانية عام 1979، الأمر الذي يعطي إيران دورا إقليميا أكبر، ويعزز من نفوذها على حساب دول المنطقة.

[1] الهباس، خالد بن نايف، **السياسة السعوديّة في عهد الملك سلمان: الاستمرارية والتحديات**، جريدة الحياة، 2015/2/2

الفصل الثالث

رؤية محمد بن سلمان للتغيير

3.1 تمهيد

يلعب القائد الرئيسي الدور الأبرز والاكبر في عملية صنع القرار وبناء العلاقات الدولية وطبيعتها وخاصة فيما يتعلق بالقرار السياسي على الصعيد الخارجي[1].

يث يشير معن عمر[2] بأنه وبحسب مفهوم ماكس فيبر فإن الزعامة الكاريزمية، هي سمات شخصية يمتلكها الذي يمتلك قوة خلاقة مبدعة وتتمثل أهمية الزعامة الكاريزمية على وجه التحديد فيما تمتلكه من قدرة على التأثير في الشعوب التي تقودها وذلك من خلال غرس بعض المعتقدات والأفكار في هذه الشعوب أو توجيههم نحو سياسات بعينها، كما أنها لديها القدرة على إيهامهم بالعمل من أجل تحقيق المصلحة الوطنية [3].

وعليه تمارس القيادة السياسية دور هام في الارتقاء بأوضاع الشعوب ودفع عجلة التنمية، وهي أيضاً المنوطة باتخاذ القرارات الهامة والمصيرية وذلك بمعاونة بعض المؤسسات في الدول الديمقراطية، وعلى هذا فيتم تقييم أداء الزعماء والقادة من خلال معرفة مدى نجاح هذا القائد أو فشله وذلك عن طريق قياس قدرته على تحقيق انجازات اجتماعية وسياسية واقتصادية في إطار العمل وفق مبادئ الديمقراطية.

---

[1] زهران، جمال علي، (يوليو 2002). ***عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن***، **السياسة الدولية**، العدد 149، ، ص 24.

[2] معن عمر (1991). **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر**، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص 119.

[3] محمد السيد سليم (1983) **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يشير محمد ابراهيم[1] بأنه عند دراسة أي بيئة لدولة معينة فإن ذلك مرتبط بشكل كبير بشخصية الرئيس والتأثيرات المحتلمة للكاريزما التي يتمتع بها ومدى اطلاعه وادراكه للقضـــايا الدوليـــة والتحديات انلاجمة عنها، وعندها تغدو شخصية القائد عاملاً أساسياً في صنع القرارات الداخلية والخارجية للدولة.

حيث يتمتع القائد باعتبارات مهمة عند دراسة أي نظام سياسي كونه ركن رئيسي مـــن أركـــان الدولة، فقد أشار جلال عبد الله معوض[2] بان القائد طرف مهم في النظام السياسي، وبالتالي فـــي سلوكه السياسي. وتحديد دور القيادة في النظام السياسي لا تتوقـــف فـــي المقـــام الأول علـــى النصوص الدستورية وما تقره من صلاحيات وسلطات لرئيس الدولة وإنما تعتمد علـــى عـــدة اعتبارات من بينها (شخصية القيادة – خبرات القيادة وطموح القيادة).

وسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الرؤى الإدراكية للملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان لدور ومكانة المملكة على الصعيد الداخلي والخارجي، وموقـــع المملكـــة فـــي المجتمع الدولي.

3.2 التغيير في فكر محمد بن سلمان

بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، قام الملك سلمان بن عبد العزيز منـــذ توليـــه الحكم، في 23 يناير 2015م في إعادة ترتيب البيت الداخلي للمملكة على مستوى وراثة الحكـــم أو على مستوى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والخدمات المقدمة لهم، أو على مســـتوى

[1] فضة، محمد إبراهيم (أكتوبر 1973). ***أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"*، مجلة السياسة الدوليـــة**، العـــدد 74، ص 54.

[2] جلال عبد الله معوض (1998). **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيـــروت، 1998، ص 23.

محاسبة كبار مسئولي الدولة على أدائهم الوظيفي ومحاربة الفساد، ولأجل ذلك صدرت عشرات القرارات الملكية تتناول مختلف شؤون الحياة السياسية والاقتصادية.

حيث عمد الملك على تغييرات كبيرة في ولاية العهد عبر تسليمها لإبنه محمد بن سلمان، فقد أعلن الملك سلمان في يونيو 2017 عن إعفاء الأمير محمد بن نايف من ولاية العهد ومن منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، وتعيين محمد سلمان وليا للعهد ونائب لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع [1] وهو الحفيد الأول للملك عبد العزيز الذي يقترب من حكم المملكة، وذلك يعني وصول المملكة العربية السعودية إلى مرحلة سياسية جديدة تتميز بوجود وجوه شابة في مناصب عليا مهمة [2]. كما بدأ الملك سلمان سياسة حازمة في تغيير مناصب الإدارات العليا في الدولة، حيث قام بسلسة تغييرات وتعديلات جذرية في تشكيلة مجلس الوزراء والمجالس التنفيذية وكبار المسؤولين في الدولة، وإعادة هيكلة العديد من المؤسسات الرسمية المهمة [3]. كما ألغى الملك سلمان ما يقارب من ثمانية مجالس تقوم في واقع الأمر بإدارة عدد من الملفات المهمة في الدولة، واستبدالها بمجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعيين ولي العهد رئيساً لمجلس الشؤون السياسية والأمنية

[1] وزارة الإعلام السعودية، أمر ملكي: الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد ونائبا لرئيس مجلس الوزراء، صحيفة الرياض، 2017، تاريخ الدخول للموقع 2021/8/30: https://www.alriyadh.com/1604536

[2] وحدة الدراسات والأبحاث (2015). **الداخل السعودي وفرص الإصلاح السياسي، أوراق سياسية**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، لبنان، ص4.

[3] تم تعيين الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف وزيرا للداخلية، وتعيين الدكتور أحمد بن محمد السالم نائبا لوزير الداخلية بمرتبة وزير، وتعيين الأمير فيصل بن سطام بن عبدا لعزيز سفيرة للمملكة لدي ايطاليا بمرتبة وزير، وتعيين الأمير بندر بن خالد بن فيصل بن عبد العزيز مستشار بالديوان الملكي بمرتبة وزير، للمزيد انظر، وزارة الإعلام السعودية، أمر ملكي: الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد ونائبا لرئيس مجلس الوزراء، على شبكة الانترنت، https://www.media.gov.sa/news/412

وبعضوية عدد محدود من الوزراء فقط [1]، وباجتماعات أسبوعية، في إشارة إلى تفعيل دور السلطة التنفيذية بشكل أكبر.

وفي إطار مكافحة الفساد والترهل الإداري فقد أصدر الملك سلمان عبد العزيز في الرابع من تشرين الثاني /نوفمبر 2017 أمرا يقضي بإنشاء لجنة عليا برئاسة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد "لمكافحة الفساد". وجاء في البيان الصادر عن الديوان الملكي أن اللجنة: "تقوم بحصر المخالفات والجرائم والكيانات المتعلقة بقضايا الفساد، وإصدار أوامر منع السفر والقبض ولها الحق في اتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى تحال للجهات القضائية، واتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد" [2]. وفي سبيل التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، أصدر الملك سلمان أمراً ملكياً بدعم كافة فئات المجتمع من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين بالعلاوات وبدل غلاء المعيشة والمكافآت، بعد رفع أسعار البنزين وإقرار الضريبة المضافة، ووصل مقدار الدعم المقدم للمواطنين إلى أكثر من 13 مليار دولار [3].

3.3 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور ومكانة المملكة الداخلي والخارجي

من الطبيعي أن تسعى السعودية للعب دور إقليمي أكثر نشاطا وأكثر تأثيرا في المنطقة وذلك نظرا للإمكانيات الإقتصادية الهائلة والموارد الضخمة المتاحة للدولة السعودية.

---

[1] جريدة الشرق الأوسط، الملك سلمان يعيد تشكيل مجلس الوزراء، الخميس 19 شهر ربيع الثاني 1440 ه / 27 ديسمبر 2018 م، على شبكة الانترنت https://aawsat.com/home/article

[2] جريدة عكاظ، أمر ملكي: تشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد لحصر قضايا الفساد العام الفساد العام، موقع سبوتنيك الاخباري، 2017. تاريخ الدخول للموقع 2021/9/1: https://bit.ly/3zC5S7C

[3] الاقتصادية، أمر ملكي بصرف بدل غلاء المعيشة لعام واحد في السعودية، 18 ديسمبر 2018، https://aliqtisadi.com

كما يرى روبرت كيوهن "Robert Keohane": "أن الدولة صاحبة الاقتصاد القوي يكون لها دور ووزن وأهمية داخل النظام الدولي يخلق استقراراً وتنمية داخلية منتظمة"[1] ومن هنا انطلقت الرؤية السعودية للأمير محمد بن سلمان 2030 في تحقيق تلك المقولة، سواء كان ذلك في الشأن الداخلي للمملكة أو على صعيد العلاقات الخارجية، فالأمير محمد بن سلمان يسعى إلى الحفاظ على استقرار وأمن البلاد إضافة إلى تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

إن العامل الاقتصادي قد أعطى المملكة قدراً كبيراً من الممارسة الفعالة على المستوى الإقليمي والدولي حيث جعلها بمنأى عن التبعية لأي من الدول العظمى، ومن ثم القدرة على تنفيذ الأهداف القومية للملكة، ومن ثم استقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، ومن ناحية أخرى فإن العامل الاقتصادي يعطي المملكة قدرة على الحركة في تنفيذ سياستها الخارجية حيث تدعم الإمكانات الاقتصادية تنفيذ تلك القرارات وتخرجها من حيزها النظري إلى حيز التطبيق ومن ناحية ثالثة فإن العامل الاقتصادي يعطي الدول قدرة على الحرب الطويلة أو على حد تعبيرهم حروب النفس الطويل [3].

3.4 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور المملكة الداخلي

مثل تعيين الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد، البداية الرسمية لتوريث جيل أحفاد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. وهو ما يمثل استقرارا للسلطة وانتقالاً سلمياً لها، ووضوحا لخارطتها، مما يعني توظيف كامل الطاقات والموارد في المملكة للتعامل مع

---

[1] عبد الله نقرش (1994). ***الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج***، **مجلة دراسات الجامعة** الأردنية، المجلد الأول، العدد 24، ص 331.

[2] كوثر عباس الربيعي فراس عباس هاشم (2018). ***المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية***، **المجلة السياسية والدولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص 14.

[3] القويز، عبدالله بن إبراهيم، كيف تواجه المملكة التحديات في زمن أسعار البترول المنخفضة، النهار، 2015 Www.annahar.com

الملفات الداخلية، كالإصلاح السياسي والاقتصادي والانتقال في المملكة اجتماعيا وتحقيق الانفتاح الكامل .

يعتبر ولي العهد محمد بن سلمان أن المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح هي مرتكزات المرحلة القادمة. وفي سبيل تحقيق رؤيتة 2030 على استراتيجية أن الاقتصاد السعودي ما زال يعاني من غياب التخطيط السليم وغياب تصورات نظرية واختلالات استراتيجية، وعدم وجود برامج وطنية تقوم على بناء اقتصاد مستقل ويتمتع بنماء مطرد ومستقر، بعيداً عن سيطرة النفط[1] واستند الأمير محمد بن سلمان في رؤيته على أن الملك عبد العزيز ومساعديه قاموا بتأسيس وإدارة المملكة دون نفط مع تركيز "رؤية 2030" على مفهوم أن مكانة المملكة لا تقتصر على قوة الاقتصاد والنفط، وإنما على مكانتها الدينية والحضارية وقيامها على رعاية وخدمة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، وفي هذا إعادة تعريف واكتشاف لدور المملكة الإسلامي والعالمي[2].

تشكل رؤية 2030 خطوة مهمة تهدف إلى تغيير جذري في اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط، وتغيير بنية اقتصادها السياسي الأساسي، الذي يشكل الطريقة التي تتفاعل بها الدولة مع الاقتصاد [3]. كما أنه لا بد من إجراء عملية إصلاح اقتصادي شامل، لبناء مجتمع متقدم ومستقل، يتمتع بمعدلات تنمية حقيقية، ترتبط بمحاربة الفساد والمحسوبية والهدر في المال العام، ويعتقد الأمير محمد بن سلمان أن ذلك ممكن التحقيق من خلال[4]:

---

[1] الزهراني، احمد، ص 195.

[2] يونغ، كارين رؤية السعودية 2030: نحو مرحلة ما بعد النفط، معهد دول الخليج العربي بواشنطن، 16 مايو 2016، على الرابط التالي https://agsiw.org/ar/vision-2030-saudi-arabia-beyond-oil

[3] رؤية المملكة العربية السعودية 2030، على شبكة الانترنت، https://vision2030.gov.sa

[4] المرجع السابق.

1. المحاربة الجادة للفساد بكل أشكاله، وتحقيق الشفافية حفاظا على الحقوق والمال العام، وتشجيعا للاستثمار، والعمل على جذب رأس المال العالمي والعربي والإسلامي، من خلال إيجاد بيئة استثمارية تتوفر فيها الحرية والأمن والشفافية والتسهيلات الإدارية، التي تكفل للمستثمر مزيدا من الإعفاءات الضريبية على مدخلات الإنتاج والتصدير والمبيعات.
2. بناء وتنفيذ برامج اقتصادية وطنية تسعى لفتح الوظائف والأعمال لقطاعات المجتمع المختلفة، وتوفر الدعم المهني والفني اللازمين لإنجاح هذه التوجهات والمشاريع.
3. وضع حد للهدر في المال العام، بمراجعة التكاليف الحقيقية لكبار موظفي الدولة والمسئولين والبرامج والأعمال، في مختلف القطاعات بلا استثناء، واتخاذ ما يلزم على هذا الصعيد.
4. في مجال القطاعات المالية، إعادة هيكلة القطاعات في وزارة المالية وإعداد الميزانية وحل مشاكل البطالة والإسكان من خلال رفع نسب تملك السعوديين.
5. في مجال الصناعات العسكرية، إنشاء شركة قابضة للصناعات الحكومية، تمكن المواطنين من الاطلاع على الصفقات العسكرية بشكل واضح.
6. تطبيق تعرفة 5% من الضريبة المضافة على جميع السلع والخدمات، التي تباع وتشتري، وتحديث التعرفه لفواتير الكهرباء ورفع رسوم المرافقين إلى 200 ريال، فيما يخص الوافدين.
7. فتح السوق الموازية للمستثمرين الأجانب، كما ألزمت السوق المالية الشركات المرخصة ببدء توطين المطابقة والالتزام والتبليغ عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
8. على صعيد السياحة، فتح باب السياحة لكافة الجنسيات بما يتناسب مع قيم المملكة، وإنشاء مشروع البطاقة الخضراء التي ستمكنهم من العيش طويلاً في المملكة، وستكون مصدرة

للاستثمار في المستقبل، من خلال إحياء الحضارات التي كانت موجودة في المملكة منذ آلاف السنين.

وفي دلالة على جدوى الإصلاحات الاقتصادية التي تمت، شهدت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً من نسبة 27% عام 2015 إلى نسبة 37% في عامي 2017 و 2018، وتراجع الإيرادات النفطية من نسبة 87% عام 2014 إلى نسبة 63% عامي 2017 و 2018 ويعكس ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات، أن الدولة قطعت شوطاً جيداً في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد بشكل رئيسي على النفط[1].

حيث حظيت قطاعات ذات أهمية اجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات البلدية على نسبة 44% من مصروفات الميزانية، كما أسهمت الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية في تحقيق التوازن المالي ضمن رؤية المملكة 2030 وإيجاد المزيد من الإيرادات غير النفطية لبناء اقتصاد أقوى وأكثر تنوعاً. وحسب تقارير صندوق النقد الدولي فهناك تعزيزا للنمو، وهو ما يدل على صحة المسار الذي تسلكه المملكة واهتمام المستثمرين بشكل كبير بالمملكة يدل على الأسس القوية للاقتصاد السعودي[2].

[1] للمملكة العربية السعودية (2017). الماليـة السعودية، الموازنة العامة وزارة ص 6 https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Documents/2017.pdf

[2] وزارة المالية السعودية (2017). **الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية**، ص 5.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية لولي العهد محمد بن سلمان

4.1 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور المملكة على المستوى العربي والإقليمي

تقوم رؤية الأمير محمد بن سلمان للمملكة خارجياً، على أنها تمثل القوة الاستثمارية الأهم في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط، كما أن موقعها الجغرافي المميز يعطيها الأهمية الاستراتيجية في حالة استغلاله بشكل جيد، فموقعها تمر به بضائع بمليارات الدولارات سنوياً.

نظر الملك سلمان بن العزيز أن العالم العربي بشكل عام، ودول الخليج العربي بشكل خاص على أنها المجال الطبيعي لنفوذ المملكة القيادي وحقل رئيسي لسياستها الخارجية النشطة[1]، وخصوصاً أن ما يميز سياسات الدول العربية هو اشتراكها بمعطيات تجعل منها سياسات متشابهة تبعاً لارتباطها بشبكة من التفاعلات والعلاقات تجعل من سياسات كل دولة تنعكس على سياسات الدول العربية الأخرى الامتداد الجغرافي العربي حيث أن حدوث أية أزمة أو تفاعل سياسي لدولة عربية يكون له انعكاسه على باقي الدول العربية كما حصل في ثورات الربيع العربي عام 2011 وبالتالي على نمط سلوكها السياسي[2].

الدور الإقليمي للمملكة جاء متصدراً لمعالجة الملفات العربية الساخنة، إيماناً من المملكة بأهمية دورها العربي في معالجة تلك الأزمات واعتبارها أن محاولات الهيمنة على النظام العربي أو تقسيمه أو استبداله، يمس المملكة أولاً[3]. فالعراق، الذي كان أحد أعمدة النظام الإقليمي العربي،

---

[1] علي الدين هلال، بهجت قرني (2002). **السياسة الخارجية للدول العربية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسة، السنة 2002، الطبعة الثانية، ص 258.

[2] أمين مشاقبة (2002). **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، ص 15 –16.

[3] مغاوري شلبي علي، (2004). **الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ص 13.

خرج عمليا منه بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003، وسيطرة الفوضى والطائفية وبعض الفصائل والأحزاب العراقية الموالية لإيران عليه. فيما باتت سورية في حالة عزلة عربية وإقليمية ودولية، الأمر الذي دفعها إلى ارتهان موقفها السياسي الداخلي والخارجي لإيران وروسيا[1]. كما ساهمت ثورات الربيع العربي في بروز ثلاث كتل قوة رئيسية في المنطقة العربية هي:

أولاً: كتلة مؤيدة لحركة الثورة والتغيير، تضم الدول التي نجحت فيها حركة الثورة والقوى السياسية المندرجة في مسار الثورة، ووجدت تعاطفا وتأييدا من تركيا وقطر. واعتبرت ما حدث في مصر بأنه انقلاب عسكري، وانه يكرس لسياسة عودة الجيش إلى ممارسة العملية السياسية تحت ستار حماية هوية الدولة، وتعرقل عملية التطور الديمقراطي.

ثانياً: كتلة تسعى لاستعادة الوضع السابق، واعتبرت ما حدث في مصر بأنه تصحيح لمسار الثورة، وانه يكرس للاستقرار في المنطقة، وتضم تلك الكتلة المملكة العربية السعوية والإمارات والبحرين والأردن [2]، وفي سبيل ذلك قدمت المملكة حزمة مساعدات لمصر قدرها خمسة مليارات دولار، تشمل ملياري دولار وديعة نقدية بالبنك المركزي، ومليارى دولار أخرى منتجات نفطية وغاز، ومليار دولار نقداً [3].

ثالثاً: كتلة ذات طابع طائفي، تسعى للحفاظ على مكتسبات التوسع الجيوسياسي التي حققتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتضم إيران وسوريا وحزب الله.

---

[1] الدخيل، مرجع سابق، ص5.

[2] معتز سلامة، فرص جديدة: إعادة بناء العلاقات المصرية- الخليجية بعد عزل مرسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 2013.192 http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/

[3] عزمي خليفة (يناير 2012). موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، ص48-51.

قام الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، بعقد عدة تحالفات عربية وإسلامية، وكان أول تحالف قام به هو ماسمي وقتها بعاصفة الحزم لاسترجاع الشرعية في اليمن وإضعاف نفوذ إيران من خلال مواجهة جماعة الحوثي حلفاء إيران، كما عقدت المملكة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية عبر قراراتها الجريئة وطرحها رؤية المملكة 2030، وحديثها عن إنشاء صندوق سيادي هو الأكبر من نوعه بقيمة 2 تريليون دولار، وبتوجهاتها نحو تقليص الاعتماد على النفط وعلى الرغم من توظيف المملكة للأدوات العسكرية في سياساتها الخارجية، إلا أنها ما زالت تتبنى مفهوم السياسة الناعمة، لاكتساب مكانة إقليمية تجعلها تدير سياسات الإقليم من دون حاجة إلى عسكرة سياستها الخارجية، وهناك حرص على التركيز على هذا الجانب في المستقبل.

4.2 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان لدور المملكة على المستوى الدولي

شكل الاقتصاد الأداة الرئيسة التي اعتمدت عليها السعودية في إبراز دورها الخارجي للمحافظة على مصالحها والتأثير على صناع القرار في النظام الدولي، ولعل المتتبع للسياسة الخارجية السعودية على المستوى الخارجي يلاحظ أولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية، الأمر الذي ساهم في تزايد دورها إزاء القضايا العربية والإقليمية. ولعل هذا ما تكشف عنه التحركات المكثفة للدبلوماسية السعودية التي أصبحت تسير بخطى متسارعة في سعيها نحو تحقيق أفضلية للاقتصاد السعودي [1]، إذ تنوعت توجهات السياسة الخارجية وأدوار المملكة تبعاً لحاجاتها السياسية والعسكرية. حيث اتسمت هذه المرحلة بحضور العامل الاقتصادي كمؤثر مباشر على توجهات السياسة الخارجية، حيث تحولت في سياستها وأهدافها نحو تعبئة الموارد

[1] الزهراني، أحمد (1992). **السياسة السعودية في الدائرة** العربية، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ص 194.

الداخلية للتخفيف من حدة الفجوة بين الموارد والاحتياجات، وتبني شعار السعودية أولاً والتوجه نحو بناء تكتلات اقتصادية وإقليمية شكلت حجر الزاوية في سياساته.

هذا الأمر دفع ولي العهد إلى تبني سياسة خارجية مغايرة من أجل لعب دور أكبر على الساحة الإقليمية والعربية رغم تزايد الأعباء الاقتصادية في الداخل والناجمة عن تذبذب أسعار النفط عالمياً، والزيادة المتنامية في متطلبات التنمية.

4.3 نمط العلاقة السعودية مع أقطاب المحيط الخارجي

اكتفت المملكة بالقيادة غير المباشرة للقضايا الإقليمية والعربية، وتركت قوى إقليمية أخرى تتصدر المشهد، لكن مع وصول محمد بن سلمان للسلطة تم انتهاج سياسة أكثر حزماً وبنزعة دبلوماسية وعسكرية صارمة تجاه الصراعات الإقليمية، وارتكزت رؤيته حول أن الدور العالمي للمملكة هو الدور الذي يرتكز على ضرورة زيادة التفاعل مع وحدات النظام الدولي سواء بالطرق الدبلوماسية النشطة، أو في بعض الأحيان من خلال العمل كوسيط تجاه الصراعات الإقليمية [1]، أو من خلال الدور العسكري ودور المدافع عن الأمن القومي العربي والمحقق للتكامل العربي كما هو الحال في التدخل في اليمن [2].

4.4 العلاقة مع إيران

شكل التدخل الإيراني في المنطقة العربية الهاجس الأكبر لدى الملك سلمان وولي عهده محمد، ومحاولة التصدي لهذا التدخل، وهو ما دفع المملكة وشركاءها في المنطقة للتدخل في الحالة

[1] مازن غرايبة. مرجع السابق، ص6.

[2] محبوب، عبد الحفيظ (2017). **التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية**، دار أي كتب، لندن، 2017، ص117.

السورية لإعادة التوازن للصراع الدائر في سوريا، وذلك على اعتبار أن نجاح النظام في استعادة زمام السيطرة يمثل نصرا ليس فقط للنظام وإنما لإيران[1].

وفي الحالة اليمينة مع تزايد النفوذ الإيراني في اليمن، من خلال دعم الميليشيات الحليفة لها، وإرسال الدعم المالي والعسكري لتزيد من حدة الرد السعودي على النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، الأمر الذي جعل السعودية تتخذ سياسة أكثر حزما، مثلت في تشكيل تحالف عربي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن، وقد أدت تلك السياسة لتصاعد حدة التوترات ما بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية [2] والتي وصلت إلى ذروتها عقب قيام المملكة بإعدام الداعية الشيعي نمر باقر النمر و47 آخرين، وما تبعه من مظاهرات منددة بالأحكام السعودية، وما تلاها من قيام المملكة بسحب سفيرها من إيران، وإعلان قطع العلاقات السعودية – الإيرانية، مع محافظة المملكة على منهجها الذي انتهجته على الصعيد الخارجي، منذ عهد مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود القائم على البراجماتية والحفاظ على أمن واستقرار النظام الداخلي، وهذا ما يفسر سياسات الملك عبد الله في السابق، وسياسات الملك سلمان السابقة والحالية والمستقبلية [3].

4.5 رؤية ولي العهد محمد بن سلمان للعلاقة مع إسرائيل:

تشغل إسرائيل فرضية حقيقية حول إمكانية التحاق السعودية بموجة التطبيع الخليجي الحاصلة في الآونة الاخيرة، ومدى سرعتها أو بطئها في ذلك، خاصة في ظل التحديات المختلفة التي

---

[1] جوزيف باهوت، سياسات المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بسورية ولبنان؟؟ مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 18 نيسان أبريل 2018، على الرابط التالي https://carnegie-mec.org/2016/04/18/ar-pub

[2] نجلاء مكاوي وآخرون (2015). **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولي، ص 264.

[3] **السياسة الخارجية السعودية في (2015) ومحاولات استعادة دور المملكة الإقليمي**، مرجع سابق

تواجه التحاقها سواءً على المستوى السعودي الشعبي والرسمي الداخلي او على المستوى الخارجي امام الدول العربية والإسلامية الأخرى، على الرغم من ذلك تعمل السعودية تدريجياً على تغيير موقفها تجاه إسرائيل، وتمهد الطريق لعملية ستؤدي في النهاية لتطبيع علاقاتهما، فمصلحة إسرائيل بالترويج للتطبيع مع المملكة بسبب أهميتها الاقتصادية والدينية والسياسية، مع الحفاظ على تفوقها العسكري، الا انها تعاني من قيود وتحديات حقيقية وحساسيات تميزها عن غيرها من الدول وخاصة فيما يتعلق بتقوية علاقاتها العلنية مع إسرائيل نظراً لمكانتها الدينية والإسلامية اولاً، ثانياً بسبب محاولتها لعب دور الوساطة في حل القضية الفلسطينية منذ سنوات كثيرة[1].

خلال عقد مجلس الوزراء السعودي أعلن وزير الخارجية السعودية خلال مؤتمر صحفي أن بلاده لن تذهب باتجاه التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي قبل التوصل إلى إتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيلين، ويكون هذا الاتفاق شامل على أساس المعايير التي تم تحديدها في المبادرة العربية للسلام 2002 التي اقترحتها المملكة العربية السعودية في عهد عبدالله بن عبد العزيز كرؤيا لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وأيضا قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل قرار 194 عام 1948وقرار 242 عام 1967 وقرار 3236 عام 1974.[2]

ترى الدراسة أن المملكة العربية السعودية وضعت عدة نقاط قبل التوجه للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهي: حل الصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي على أساس المبادرة العربية

[1] عواودة، وديع "الاستعدادات جارية للتطبيع بين السعودية وإسرائيل ورحيل الملك سلمان سيمهد الطريق"، موقع القدس العربي الالكتروني، 2020،، تاريخ الدخول للموقع 2021/4/2: https://bit.ly/3dOnrJU

[2] الفقيه، إحسان، واقع الموقف السعودي من تطبيع الإمارات مع إسرائيل، الأنضول، 2020\9\1، تم الزيارة في 2021/9/1 للمزيد من التفاصيل على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar

للسلام 2002م، وقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولكن بذات الوقت لم يصدر عن السعودية إي قرار بخصوص الرحلات الجوية الإماراتية مع الاحتلال الإسرائيلي من المرور عبر مجالها الجوي، وفي جوهر ذلك أن هناك اتفاق مشترك بينهما غير معلن لإقامة علاقة سرية مع إسرائيل.

فيما صرحت بعض المصادر الإعلامية للاحتلال الإسرائيلي، أن من الغير المتوقع أن توقع السعودية رسميا على اتفاق مع إسرائيل في هذه المرحلة، بالرغم من وجود تعاون بينهما ولكن هناك احتماليه في تزايد هذا التعاون، وخصوصا أن الاحتلال الإسرائيلي أصبح قريب بعد توقيع اتفاقية أبرهام، ويوجد بين السعودية والاحتلال الإسرائيلي علاقات غير معلن عنها وخصوصا في السنوات الأخيرة بعد تولي محمد بن سلمان منصب ولي عهد السعودية والشراكة الإستراتيجية في مواجهة التهديدات الإيرانية في المنطقة [1].

وترى الدراسة، أن هناك حالة من التناقض في الموقف السعودي من التطبيع وهي تتشكل في[2]:-

1. اختلاف داخلي: وذلك أن ولي العهد محمد بن سلمان يملك رؤية تختلف عن والده إذ يريد محمد بن سلمان الانفتاح على إسرائيل ولدى الملك سلمان رؤية مختلفة تجاه هذا الموضوع أي إنه أكثر التزاما بأصول التاريخ، على اختلاف ما نراه اليوم والذي يستمد قراراته من الولايات المتحدة الأمريكية و تنفيذ رؤيتها ومن ضمنها تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، وتميل السعودية إلى عدة أولويات أهمها هو الحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي حتى لو كان ذلك على حساب المنطقة.

[1] الفقيه، إحسان، واقع الموقف السعودي من تطبيع الإمارات مع إسرائيل، الأنضول، 2020\9\1، تم الزيارة في 2020\11\10، للمزيد من التفاصيل على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar

[2] أبو رزق، محمد، بين المواقف والواقع هل هناك خلاف سعودي على التطبيع مع"إسرائيل"، الخليج أونلاين، 2020\9\3، تمت الزياره 2021/9/2 للمزيد من التفاصيل على الرابط التالي: http://khaleej.online/QmJWQE

2. ضغوط أمريكية: تم الكشف عن ضغوطات كبيره يمارسها كوشنير على ولي عهد السعودية لإعلان التطبيع الكامل مع الاحتلال الإسرائيلي قبل الانتخابات الأمريكية وذلك من خلال صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية، مشيرة إلى أن كوشنير يبين للأمير محمد بن سلمان بأن عدم حدوث التطبيع قد يعمل على وصول المرشح الديمقراطي بايدن للحكم، وذلك يعني خسارة الرياض لدى البيت الأبيض وأن بايدن سوف يتجه للتفاوض مع إيران حول الملف النووي، وذلك يعني أن مكانة السعودية سوف تتراجع، إن السعودية اليوم لا تشبه أمس فكانت التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي من المحظورات في الشارع السعودي وأما بالنسبة إلى اليوم فإن هناك دعوات للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي تأتي من الشارع السعودي.
3. الدعوات للتطبيع: بدأ الكتاب السعوديين بالترويج لعقد اتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي وعدم الاهتمام للمبادرة العربية للسلام، وذلك من خلال بعض الكتاب المقربين من الحكومة السعودية والذين يعبرون عن إتجاهات صناع القرار في المرحلة المقبلة، مثلا الكاتب خالد السلمان وتركي الحمد وعدد من النشطاء سعوديين على مواقع التواصل الاجتماعي الذين يدعون للتطبيع الكامل مع إسرائيل ويشتمون القضية الفلسطينية والفلسطينيين، ويشحعون على التطبيع والتخلص من القضية الفلسطينية ومنهم من قال أن القضية الفلسطينية كانت عبئا على دولتهم وأنها لم تعد قضية أساسية بالنسبة لكثير من السعوديين والعرب.

وتشير التقديرات السعودية في الآونة الأخيرة أن السعي وراء توقيع التطبيع العلني من جانبها مع إسرائيل خطوة أبعد من اللازم دون قيامها بنفي تحضيراته وتهيئة الرأي العام المعارض لها، واتخاذ خطوات محسوبة من التطبيع الزاحف الذي يمهد له الطرفين منذ فترة طويلة، لأن هوية العاهل السعودي القادم ستؤثر على ذلك، رغم سعي المملكة لتوسيع الاتفاقات الإبراهيمية،

وتحسين علاقات إسرائيل بالفلسطينيين، وحصولها على أسلحة متطـــورة، وإحـــداث تغييـــرات داخلية لتحسين صورة إسرائيل أمام الرأي العام السعودي وذلك بهدف التخفيف من ردود الفعل السلبية والشعبية في حال قيامها بخطواتها العلنية اتجاه توقيع اتفاقية سلام يربطها مع إسرائيل[1].

وقد تمت المفاوضات والاتفاقيات بين الدول العربية التي ضمت كل مـــن الامـــارات العربيـــة المتحدة والبحرين والسودان مع اسرائيل بمعرفة ودعم كبار المسؤولين السعوديين، لأنها تخـــدم المملكة وتزودها بمقياس يمكن من خلاله تقييم التغييرات والمخاطر المحتملة، وفحص اســـتجابة الرأي العام لاتفاق محتمل مع إسرائيل، وتمثل التغييرات الأخيرة التي شهدتها المملكة في هيكل وموظفي مجلس الشورى ومجلس الحكماء عاملاً مساعداً في عمليـــة التطبيـــع المتوقعـــة بـــين إسرائيل والمملكة، فقد توفر هذه التغيرات الراحة لاتخاذ مثل هذه الخطوات، وخاصة في ظـــل قيام ابن سلمان استخدام الأموال لدرء المعارضة، وإضفاء الشرعية على تحركاتـــه السياســـية المثيرة للجدل بما فيها التطبيع مع إسرائيل[2].

ومن أهم التحديات التي تقف عائقاً امام العلاقات تطور العلاقات السعودية– الإسرائيلية هو مـــا يتعلق بالحفاظ على مكانتها في العالم الإسلامي، وهذا الأمر يهمها، وقد يتضرر من انتقادها من دول تسعى لزيادة تأثيرها في القضية الفلسطينية مثل تركيا وإيران، فالمملكة تتنافس على النفوذ في العالم الإسلامي أمام من يسعون لتحديها، والاتفاق مع إسرائيل يضر بهذه المنافســـة، الا ان السعودية تزين ذلك بتعبيرها عن امكانية تحقيق أهداف استراتيجية من خلال إقامـــة علاقـــات رسمية مع إسرائيل تتمثل في تعزيز مصلحتها وعلاقتها مع الولايات المتحدة، بالإضافة الى ان

[1] سليمان، رفعت "محمد بن سلمان حول إسرائيل: عدونا مشترك وآفاق محتملة للتعاون بعد الســـلام مـــع الفلســـطينيين"، موقـــع RT، 2018، تاريخ الدخول للموقع https://bit.ly/3nkeniW 2021/9/3

[2] مركـــز الجزيـــرة للدراســـات "مرحلـــة جديـــدة مـــن التطبيـــع العربـــي الاســـرائيلي"، 2018، تـــاريخ الـــدخول للموقـــع 2021/9/4: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/181226063800813.html

الاتفاق مع إسرائيل يحسن صورتها ومكانتها الدولية التي تضررت في السنوات الأخيرة بسبب بعض تحركاتها وسياساتها[1].

وترتبط العلاقات السعودية– الإسرائيلية في الآونة الاخيرة بمسألة استقرار السعودية ومكانتها، وكلما شعرت العائلة المالكة بأن لديها القدرة على السيطرة على الخطاب العام، شعرت بأمان أكبر لاتخاذ خطوات أقرب من إسرائيل، على الرغم من إصرارها على تحقيق تطور وتقدم واضح في القضية الفلسطينية كشرط رئيسي لدعم تطوير علاقاتها العلنية مع إسرائيل، الى جانب سعيها المتواصل لتحسين قدرتها العسكرية وصولاً للمجال النووي من خلال تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية ومواجهة الخطر الإيراني المشترك لجميع الأطراف [2].

تطورت مراحل العلاقة بين السعودية وإسرائيل والتي بدأت في عام 2006 وتتواصل حتى الآن، حيث كشفت العديد من الدراسات عن الاختلاف الكبير في الدوافع والضوابط التي حكمت تطور هذه العلاقة في عهد النظام السعودي الحالي، والذي يظهر فيه ولي العهد محمد بن سلمان بدور المسيطر، ففي الوقت الذي اشترطت السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز تطوير علاقتها بإسرائيل بإحداث تقدّم على صعيد حل القضية الفلسطينية، فإن محمد بن سلمان يراهن على دور إسرائيل في إنجاح رؤية 2030 وينطلق من افتراض مفاده أن تطوير العلاقة معها يحسّن من قدرته على تجنيد دعم أميركي لوصوله إلى الحكم، لم يُبدِ أي اهتمام بحثّ إسرائيل على إبداء مرونة في تعاطيها بشأن الصراع مع الفلسطينيين، مما يدل على التحوّل الذي طرأ على موقف السعودية من القضية الفلسطينية منذ وصول بن سلمان إلى الحكم. [1]

---

[1] عواودة، وديع "**الاستعدادات جارية للتطبيع بين السعودية وإسرائيل ورحيل الملك سلمان سيمهد الطريق**"، مرجع سابق

[2] إسرائيل تعرض التعاون مع السعودية "لمواجهة نفوذ إيران"، قناة BBC العربية، 2017، تاريخ الدخول للموقع 2021/9/5 https://bbc.in/2A8kjnV

[1] النعامي، صالح: "العلاقات السعودية– الإسرائيلية أنماط التطبيع وتسارع الوتيرة بعهد بن سلمان"، موقع العربي الجديد، 2019، تاريخ الدخول للموقع 2021/9/6: https://www.alaraby.co.uk/

من الواضح أن التقارب السعودي الإسرائيلي يحمل عدة أهداف بالجملة، أبرزهـــا أن المبـــادرة العربية التي تبنتها السعودية لحل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي باتت تاريخاً فحسب، وأنهـــا تعلن صراحة مضيها في التطبيع، والذي تعتبره فضلاً عن كونه إعلاناً عن حشد متجـــدد ضـــد إيران في المنطقة، فإنه يعني نجاحاً إسرائيلياً بإعادة صياغة المعادلة الإقليمية ضد إيـــران، ولا يخفى على أحد إهتمام اسرائيل بالمملكة العربية السعودية؛ وذلك لثلاثة اعتبارات أساسية[1]:

1. ثقل المملكة السعودية عربياً وإسلامياً حيث تشكِّل معقل الإسلام السني وتضم بين جنباتهـــا الحرمين الشرفين ويمكن أن يؤدي تطبيع العلاقات معها إلى فتح أبواب العديد من الـــدول العربية والإسلامية أمام إسرائيل.
2. نفوذ السعودية الواسع على القيادة الفلسطينية بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عـــام، حيث تعتبر المملكة ممولاً رئيسياً لميزانية السلطة، وهي من أطلقت مبادرة السلام العربيـــة وشجَّعت الدول العربية على تبنيها.
3. تقود السعودية الصراع السني الشيعي في منطقة الشرق الأوسط، وهي جزء أساسي مـــن التحالفات الإقليمية مع ما يمثله ذلك من إمكانيات للتحالف ضد إيران وحلفائها في المنطقـــة وخاصة حزب الله اللبناني.

يشهد التقارب السعودي مع إسرائيل وجود العديد من الدوافع على خلفية مخاوفهما من سياســـة الرئيس المنتخب للولايات المتحدة جو بايدن، خاصة فيما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران، وقد حذر نتنياهو من العودة للاتفاق كما كان، مع العلم أن العلاقات الإسرائيلية مع السعودية في حال

[1] مركـــز الجزيـــرة للدراســـات "مرحلـــة جديـــدة مـــن التطبيـــع العربـــي الاســـرائيلي"، 2018، تـــاريخ الـــدخول للموقـــع 20212021/9/7: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/181226063800813.html

تحقيقها، ستكمل الخطوة التي بدأها الرئيس دونالد ترامب بشأن العلاقات بين إسرائيل والدول العربية "المعتدلة"، بعد أن وقعت الإمارات والبحرين بالفعل اتفاقيات معها، وكذلك مع السودان[1].

وعلى الرغم من ممارسة إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ضغوطا شديدة على المملكة العربية السعودية لتنضم إلى قافلة الدول العربية التي وقّعت اتفاقات من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، الا ان السعودية قد لا تقرّر المضي قدماً في هذه الخطوة، على الأقل في الوقت الراهن، على الرغم من أن هذه الاتفاقات وقّعت مؤخراً بين إسرائيل وعدد من دول الخليج

نالت تأييدا في صفوف عدد من النخب السعودية ووسائل الإعلام السعودية وحتى أمراء ورجال دولة رسميين مقربين من الأمير محمد بن سلمان. ما يدل على تحول تدريجي ومستمر في المقاربة بين السعودية وإسرائيل في مجالات متعددة [2].

[1] أبو عامر، عدنان: "العلاقات الإسرائيلية السعودية أبعد من التطبيع"، المعهد المصري للدراسات، 2020، تاريخ الدخول للموقع https://eipss-eg.org/ 2021/9/7

[2] فاروق، ياسمين: "ما الذي قد يحدث في حال أقامت السعودية علاقات رسمية مع إسرائيل؟"، 2020، مركز مالكوم كير–كانيغي للشرق الأوسط، تاريخ الدخول للموقع https://carnegie-mec.org/2020/10/27/ar-pub-83054:2021/2021/9/9

الفصل الخامس

النتائج

استطاع ولي العهد محمد بن سلمان من خلال الصلاحيات المطلقة التي أسندها إليه والده الملك سلمان بن عبد العزيز أن يحدث ثورة في السياسات الخارجية للمملكة العربية السعودية في خروج واضح عن النمط السعودي المعتاد خلال السنوات السابقة المتبع التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي للملكة العربية السعودية.

وقد ظهر طموح الأمير الشاب في تغيير السياسات السعودية مبكرا خلال توليه لمنصب وزير الدفاع حينما أسس التحالف العربي والاسلامي لخوض حرب اليمن ضد الحوثيين حين انتقل بالساسة السعودية من نمط الهدوء ورد الفعل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلى التدخل بشكل مباشر وتشكيل حالة من الفعل السعودي في السياسة الخارجية.

وبعدما تولى ولاية العهد وإسناد الصلاحيات المطلقة له باشر في تنفيذ سياساته ورؤيته للتغير في الدور السعودي وتجلى ذلك من خلال العديد من الملفات التي عمل عليها منذ توليه ولاية العهد واضعا محددات مختلفة لسياسته في كافة المجالات على النحو التالي:

1. على المستوى الإقليمي... تقع المملكة العربية السعودية في أكثر مناطق العالم اشتعالا في العالم منذ عقود عدة وكادت سياسة الهدوء وعدم التدخل أن تضع المملكة العربية السعودية في مشاكل عديدة تهدد أمنها واستقرارها خاصة في مرحلة انتشار ثورات الربيع العربي الذي سارعت المملكة في حينها لاستخدام سياسة احتواء الضرر لتقليل المخاطر الناتجة عنه تجاه المملكة، لذلك اتجه ولي العهد إلى سياسة تعزيز التحالف مع الدول العربية والأنظمة

من الإمارات وحتى مملكة المغرب من أجل تشكيل قوة قادرة علـــى اســـتنباط المخـــاطر ومواجهتها قبل أن تصبح ذات تهديد مباشر.

بالإضافة إلى استمرار حربه في اليمن باعتبارها واجهة الصدام المباشرة مع إيران التي استغلت فترات الهدوء في المنطقة والفوضى التي نتجت بعد الربيع العربي لتعزيز نفوذها في عدة دول عربية وأيضا مواجهة النفوذ الإيراني بشكل عملي في البحرين والعراق ولبنان استغلالا للقـــوة الاقتصادية والمكانة الدينية للملكة في مواجهة إيران.

أما على صعيد العلاقة مع إسرائيل استطاع الأمير محمد بن سلمان من إيجـــاد صـــيغة عمـــل سياسي مشترك مع إسرائيل مع الحفاظ على الموقف السعودي التـــاريخي بـــأن لا تطبيـــع إلا باسترجاع الحقوق الفلسطينية وفق المبادرة العربية التي تبناهـــا الملـــك الراحـــل عبـــدالله بـــن عبدالعزيز وفي نفس الوقت دعم وبقوة اتفاقية أبراهام التي تم توقيعها بين إسرائيل والإمـــارات والبحرين وفتح الباب لعلاقات تجارية وأمنية مع إســـرائيل بحجـــة الاســـتفادة مـــن الخبـــرات والمواجهة المشتركة لإيران.

2. على المستوى الدولي... هناك سياسات جديدة يتعبها ولي العهد في العلاقات الدولية قائمـــة على إظهار قوة ومكانة المملكة في الشرق الأوسط والخروج من العباءة الأمريكيـــة مـــن خلال الانفتاح على دول كبرى مثل الصين والهند وهذه السياسات أدت إلى مد وجزر فـــي العلاقات الأمريكية السعودية بالذات كونها الدولة الأكثر قربا وتحالفا تاريخيا مع المملكـــة السعودية لكن السياسات التي اتبعها ترامب في محاولات ابتزاز السعودية من خلال إدانتها بقانون جاستا والضغط باتجاه التطبيع مع إسرائيل والسياسات الجديدة التي يتبعها بايدن في

التقارب مع إيران مما يعزز نفوذها في المنطقة، هي التي قادت إلى محاولات نزع تـــأثير السياسة الأميريكية عن الساسة الخارجية السعودية.

3. على المستوى الاقتصادي... تبنى ولي العهد رؤية اقتصادية جديدة في خطة 2030 تسعى لتحرير المملكة من اقتصاد النفط واعتماد تنمية اقتصادية قائمة على تعدد الانتاج مما يعزز من مكانة المملكة على المستوى الدولي من خلال الاستقرار الاقتصادي واستخدام ســـلاح النفط لتعزيز مواقفها الدزولية وقراراتها كون المملكة هي الأكثر انتاجا على مستوى العالم.
4. على المستوى الداخلي... اتبع ولي العهد سياسات اقصاء المنافسين وتغيير هيكـــل النظـــام الداخلي وتراتبية الحكم داخل العائلة لتولي الحكم وتركيز الســـلطات والهيئـــات واللجـــان الأساسية في المملكة في يده مما ساعده في الاستقرار الداخلي ليتمكن من تنفيذ كافة مشاريع التغيير السياسي والاقتصادي وفق رؤيته دون أي معيقات وإزاحـــة أي تـــأثير للتحـــديات الداخلية على قراراته.

المراجع العلمية

المراجع العربية

1. أبو عامر، علاء (2001). **الوظيفة الدبلوماسية**. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع.

2. ادريس، محمد (2015): **تحديات الحكم السعودي الجديد ومستقبل مجلس التعاون الخليجى**، المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد15.

3. الأذرى، أحمد، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجيّة السعوديّة**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/2/5

4. آل سعود، فيصل (2002). **التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم مجلس الشورى**، مكتبة العبيكان، الرياض.

5. أمين مشاقبة (2002). **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى.

6. انطونيوس، جورج، (1982). **يقظة العرب**، ترجمة ناصر الدين الأسد، ط7، بيروت: دار العلم للملايين.

7. بالمر، جيلين ومورجان (2011). **كليفتون: نظرية السياسة الخارجية**. ترجمة د. عبد السلام نوير. الرياض. جامعة الملك سعود.

8. بيربي، جاك جان، (1960). **جزيرة العرب**، تعريب نجدة هاجر وآخرون، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.

9. التركي، ماجد (2003). **الملامح الأساسية للسياسة الخارجيّة السعوديّة (خليجيا وعربيا)**، مركز الاعلام والدراسات العربية والروسية، السعوديّة.

10. توفيق، سعد حقي (2006). **مبادئ العلاقات الدولية**. ط3. دار وائل للنشر. عمان.

11. جبريل، امجد (2020) ***صنع السياسات العامة في السعودية (2015- 2019): دراسة في البيئة وأدوار الفاعلين والتحديات***، **مجلة دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، مصر.

12. جلال عبد الله معوض (1998). **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

13. جلود، خير الله (2008) ***صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية***، **مجلة دراسات اقليمية**، مج5، ع12.

14. حتّي، ناصيف يوسف (1985). **النظرية في العلاقات الدولية**. ط1. بيروت. دار الكتاب العربي.

15. حسن، عبد الباسط محمد (1982)، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ط8.

16. الخيال، مالك (1992). **الاعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة مع التطبيق على المملكة العربية السعوديّة**، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيّة، السعوديّة، ع8.

17. داوود بن ادريس، حلس (2006)، **دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية**، آفاق للطباعة والنشر، غزة، فلسطين.

18. دحلان، أحمد حسن أحمد (1984). **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**، دار الشروق، جدة.

19. الدعجاني، أحمد (2002). **خالد بن عبد العزيز: سيرة ملك ونهضة مملكة**، مكتبة الملك فهد، الرياض.

20. الدهيمى، عبد الرحمن، **الدور الدولي والإقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجيّة السعوديّة: الدبلوماسية السعوديّة نشطة ومنفتحة على كافة قنوات الاتصال الإقليمية والدولية**، جريدة الجزيرة السعوديّة، 2010/6/9.

21. راهي، قيس (2015) ***فلسفة التغيير مستقبل النظام السياسي السعودي من منظور فلسفي***، **مجلة حولية المنتدى المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة، المجلد**: 1 الاصدار: 19 الصفحات: 131-156

22. الربيحات، محمود (2019): ***مقومات القوة للمملكة العربية السعودية***، **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث**، جامعة الحسين بن طلال، مجلد5، عدد1، ص246-274.

23. الرويلي، علي (2010). **الامن الوطنى السعودي وآفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية في ظل متغيرات دولية واقليمية وعلاقات المملكة العربية السعوديّة مع القوى الفاعلة العالمية**، بيسان للنشر والاعلام، بيروت.

24. الزركلي، خير الدين (1985). **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز**، دار العلم للملايين، ج(1)، ط 3، بيروت.

25. زهران، جمال علي، (يوليو 2002). ***عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن*، السياسة الدولية**، العدد 149.

26. الزهراني، أحمد (1992). **السياسة السعودية في الدائرة** العربية، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض.

27. الساعاتي، أمين، (1984). **التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية**، القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

28. السرور، عبير (2019) ***الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في عهد الملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان*، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**، كلية الإمارات للعلوم التربوية، عدد45، ص121–136.

29. سليم، محمد السيد (1997). **تحليل السياسة الخارجية**. ط2. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية.

30. صادق، محمد توفيق، (1965). **تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية**، ط1، السعودية: معهد الإدارة العامة.

31. صحيفة أم القرى، العدد 1717، بتاريخ 1377/10/27ه.

32. الطريقى، عبد الله (2009). **النظام السياسى للسعودية**، دار غيناء، الرياض.

33. عبد الخالق، عبد الرحمن (1975). **الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي**، الدار السلفية، الكويت.

34. عبد الله نقرش (1994). ***الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج***، **مجلة دراسات الجامعة** الأردنية، المجلد الأول، العدد 24.

35. عبد المؤمن، علي معمر (2008)، **البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة 7 اكتوبر، ليبيا.

36. العتيبي، إبراهيم (1998). **تنظيمات الدولة فى عهد الملك عبد العزيز: دراسة تاريخية**، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

37. عزمي خليفة (يناير 2012). موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 187.

38. علي الدين هلال، بهجت قرني (2002). **السياسة الخارجية للدول العربية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسة، السنة 2002، الطبعة الثانية.

39. العلي، حسن (2012). **السياسة الخارجيّة للمملكة الجمع بين الاعتدال وقوة التاثير**، صحيفة. الشرق، العدد 294.

40. عليوة، السيد (2000). **أصول العلاقات الدولية**. القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان.

41. فضة، محمد إبراهيم (أكتوبر 1973). ***أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 74.

42. فيصل بن مشعل بن عبد العزيز، (2002م). **التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى**، الرياض: مكتبة العبيكان.

43. **القانون الأساسي للمملكة العربية السعودية**

44. القباع، عبدالله سعود (1986). **السياسة الخارجيّة السعوديّة**، الرياض، مطابع الفرزدق.

45. الكرطاني، زيد (2014) **الإصلاح السياسي ومستقبل الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية: دراسة حالة المملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق.

46. كوثر عباس الربيعي فراس عباس هاشم (2018). ***المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية***، **المجلة السياسية والدولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

47. مارسيل، ميرل، (ب.ت). **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر، جريس برس، سلسلة دولية، بيروت.

48. محبوب، عبد الحفيظ (2017). **التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية**، دار أي كتب، لندن، 2017.

49. محمد السيد سليم (1983). **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

50. محمد، محمد عبد الجواد (1977). **التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية**، الإسكندرية: منشأة المعارف.

51. محمود كامل المحامي، (د.ت)، **الدولة العربية الكبرى**، مصر، دار المعارف.

52. مدني، محمد عمر، (1999). **العلاقات الدبلوماسية للملكة العربية السعودية**، ط3-4، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.

53. مركز دراسات الوحدة العربية (2016): ***أمير شاب على عجلة من أمره.*** **المستقبل العربي**، مجلد38، عدد445.

54. مركز دراسات الوحدة العربية (2018): ***العربية السعودية.. مملكة في مواجهة المخاطر***، **المستقبل العربي**، مجلد41، عدد477.

55. معن عمر (1991). **نقد الفكر الاجتماعي المعاصر**، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

56. معو، زين العابدين (2014) ***الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع" قراءة في اسباب قيامها ومستقبلها"***، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، العدد6.

57. مغاوري شلبي علي، (2004). **الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.

58. ميسوم، الياس (2018) ***آليات صنع القرار في النظام السياسي السعودي دراسة في المؤسسات الرسمية***، **مجلة الاكاديمية**، مج6، ع1.

59. نجلاء مكاوي وآخرون (2015). **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولي.

60. نظام مجلس الوزراء لسنة 77هـ.

61. النفيلي، صالح بن محمد، (1998). **من الحقيبة الدبلوماسية مواقف ومشـــاهدات**، ط1، بيروت: مؤسسة حسون.

62. هاشم، حمزة (1999). **نظام الحكم فى المملكة العربية الســـعوديّة**، مكتبـــة دار جـــدة، السعودية.

63. الهباس، خالد بن نايف، **السياسة السعوديّة فـــي عهـــد الملـــك ســـلمان: الاســـتمرارية والتحديات**، جريدة الحياة، 2015/2/2.

64. هنية، خالد (2015). **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية**، رســـالة ماجستير، اكاديمية الادارة والسياسية، غزة.

65. وحدة الدراسات والأبحاث (2015). **الداخل السعودي وفرص الإصلاح السياسي، أوراق سياسية**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، لبنان.

66. وزارة المالية السعودية (2017). **الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية.**

67. ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، (2006). **كتاب العبـــر وديـــوان المبتـــدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المقدمة**، قراءة ومعارضة وإعداد إبراهيم شبوح وإحسان عباس، تونس: القيروان للنشر.

68. اليحيى، عبد الرحمن (2009) **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.

المراجع الأجنبية

1. Hart, B.H. Liddell. Strategy, Second Revised Edition. New York, NY: Fredrick A. Praeger Publishers. 1967.P 5 – 6.

2. Norman L. Hill.The new democracy in foreign policy making. Lincoln, Nebraska.University of Nebraska Press. 1970. P 32 – 36.

المراجع الالكترونية

1. أبو رزق، محمد، بين المواقف والواقع هل هناك خلاف سعودي على التطبيع مع"إسرائيل"، الخليج أونلاين، 3\9\2020، تمت الزياره 2021/9/2 للمزيد من التفاصيل على الرابط التالي: http://khaleej.online/QmJWQE

2. أبو عامر، عدنان: "العلاقات الإسرائيلية السعودية أبعد من التطبيع"، المعهد المصري للدراسات، 2020، تاريخ الدخول للموقع 2021/9/7 /https://eipss-eg.org

3. إسرائيل تعرض التعاون مع السعودية "لمواجهة نفوذ إيران"، قناة BBC العربية، 2017، تاريخ الدخول للموقع 2021/9/5 https://bbc.in/2A8kjnV

4. الاقتصادية، أمر ملكي بصرف بدل غلاء المعيشة لعام واحد في السعودية، 18 ديسمبر 2018، https://aliqtisadi.com

5. بدر، احمد (2017) انقلاب ناعم ام تغيير لخريطة الاسرة في السعودية، موقع sputnik عربي، تاريخ الدخول للموقع 2020/5/9: https://bit.ly/3dyBYGw

6. بغدادي، محمد (2019) بخطوات محسوبة: المملكة العربية السعودية تقود رياح التقدم. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، تاريخ الدخول للموقع: 2020/5/11: https://bit.ly/2Wtz28r

7. جبريل، امجد (2019) أزمات النظام السعودي بين الاستمرارية والتغير، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر. تاريخ الدخول للموقع 2020/5/12: https://bit.ly/2WRMBh4

8. جريدة الشرق الأوسط، الملك سلمان يعيد تشكيل مجلس الوزراء، الخميس 19 شهر ربيع الثاني 1440 ه / 27 ديسمبر 2018 م، على شبكة الانترنت https://aawsat.com/home/article

9. جريدة عكاظ، أمر ملكي: تشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد لحصر قضايا الفساد العام الفساد العام، موقع سبوتنيك الاخباري، 2017. تاريخ الدخول للموقع 2021/9/1: https://bit.ly/3zC5S7C

10. جوزيف باهوت، سياسات المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بسورية ولبنان؟؟ مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 18 نيسان أبريل 2018، على الرابط التالي https://carnegie-mec.org/2016/04/18/ar-pub

11. حج محمد، مروان محمد: السياسة الخارجية الأمريكية – America's Foreign Policy. الموسوعة السياسيةPolitical Encyclopedia. تاريخ النشر: 2020. تاريخ الزيارة: 26 – 10 – 2021.-https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A

%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9

12. رؤيـــــة المملكـــــة العربيـــــة الســـــعودية 2030، علـــــى شـــــبكة الانترنت، https://vision2030.gov.sa

13. سليمان، رفعت "محمد بن سلمان حول إسرائيل: عدونا مشترك وآفاق محتملة للتعاون بعد السلام مع الفلســطينيين"، موقــع RT، 2018، تــاريخ الــدخول للموقــع 2021/9/3 https://bit.ly/3nkeniW

14. عواودة، وديع "الاستعدادات جارية للتطبيع بين السعودية وإسرائيل ورحيل الملك ســلمان سيمهد الطريق"، موقع القدس العربي الالكترونـــي، 2020،، تــاريخ الــدخول للموقــع 2021/4/2: https://bit.ly/3dOnrJU

15. فاروق، ياسمين: "ما الذي قد يحدث في حال أقامت الســعودية علاقــات رســمية مــع إسرائيل؟"، 2020، مركز مالكوم كير–كانيغي للشرق الأوسط، تاريخ الــدخول للموقــع https://carnegie-mec.org/2020/10/27/ar-pub-83054:2021/2021/9/9

16. الفقيه، إحسان، واقع الموقف السعودي من تطبيع الإمارات مــع إســرائيل، الأنضــول، 2020\9\1، تم الزيارة في 2021/9/1 للمزيد مــن التفاصــيل علــى الــرابط التــالي: https://www.aa.com.tr/ar

17. القويز، عبدالله بن إبراهيم، كيف تواجه المملكة التحديات فــي زمــن أســعار البتــرول المنخفضة، النهار، 2015 Www.annahar.com

18. مركز الجزيرة للدراسات "مرحلة جديدة من التطبيع العربي الاسرائيلي"، 2018، تاريخ الدخول للموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/1812260:2021/9/4 63800813.html

19. مركز الجزيرة للدراسات "مرحلة جديدة من التطبيع العربي الاسرائيلي"، 2018، تاريخ الدخول للموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/:20212021/9/7 181226063800813.html

20. معتز سلامة، فرص جديدة: إعادة بناء العلاقات المصرية– الخليجية بعد عزل مرسي، مجلة السياسة الدولية، العدد http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/ 2013.192

21. الملك سلمان بن عبدالعزيز يجدد عهد الدولة السعودية الثالثة (2015) صحيفة العرب اللندنية، تاريخ الدخول للموقع، 2020/5/9: https://bit.ly/3bmB7Hz

22. المملكة العربية السعودية (2017). المالية السعودية، الموازنة العامة وزارة ص 6 https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Documents/2017.pdf

23. المنيع، هيا (2015) الملك سلمان وترتيب الأوليات، جريدة الرياض، العدد 17043. تاريخ الدخول للموقع 2020/5/9: http://www.alriyadh.com/1023611

24. الموقع الالكتروني لرؤية 2030، تاريخ الدخول للموقع: 2020/105: https://vision2030.gov.sa/ar/vision/themes

25. النعامي، صالح: "العلاقات السعودية– الإسرائيلية أنماط التطبيع وتسارع الوتيرة بعهد بن سلمان"، موقع العربي الجديد، 2019، تاريخ الدخول للموقع 2021/9/6: https://www.alaraby.co.uk/

26. وزارة الإعلام السعودية، أمر ملكي: الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد ونائبا لرئيس مجلس الوزراء، صحيفة الرياض، 2017، تاريخ الدخول للموقع 2021/8/30: https://www.alriyadh.com/1604536

27. وزارة الإعلام السعودية، أمر ملكي: الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد ونائبا لرئيس مجلس الوزراء، على شبكة الانترنت، https://www.media.gov.sa/news/412

28. يونغ، كارين رؤية السعودية 2030: نحو مرحلة ما بعد النفط، معهد دول الخليج العربي بواشنطن، 16 مايو 2016، على الرابط التالي-https://agsiw.org/ar/vision-2030 saudi-arabia-beyond-oil

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

LIMITATIONS OF EXTERNAL POLICY IN SAUDI ARABIA DURING MOHAMMED BIN SALMAN'S ERA

By
Bader ALdeen Mazen Nwahada

Supervisors
Dr. Hasan Ayoub
Dr. Jamal Hnaisheh

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2022

LIMITATIONS OF EXTERNAL POLICY IN SAUDI ARABIA DURING MOHAMMED BIN SALMAN'S ERA

By
Bader ALdeen Mazen Nwahada
Supervisors
Dr. Hasan Ayoub
Dr. Jamal Hnaisheh

Abstract

The aim of the study was to explain KSA foreign policy's determinants after Muhammad bin Salman became the crown prince, and to outline his vision as he became the prime mover of KSA's most prominent policies.

The researcher used the historical approach together with both the descriptive analytical approach and the case study approach. The framework of this study spanned from 2015 to 2021.

The results of the study showed that Muhammad bin Salman follows an unconventional and confrontational methodology, as it deviates from the norm and historical principles, whether in domestic or foreign policies.

Bin Salman soon clashed with his opponents. At the internal level, the campaign of arrests included many preachers and academics, in addition to male and female opposition activists, leading to the assassination of the writer Jamal Khashoggi.

The campaign of arrests against senior princes and businessmen in the Ritz Hotel was unprecedented in the history of the Kingdom. Moreover, the removal of Prince Muhammad bin Nayef and his absence from the scene constituted a break from all royal traditions and diplomatic norms.

In addition to improving the economic situation and increasing salaries and bonuses for the Saudi citizen, the Saudi government has taken a number of reform steps within Saudi society, in addition to allowing women to drive and promoting the role of youth in order to achieve integrated openness. At the external level, Bin Salman's policy was characterized by the use of force in its various forms, ranging from diplomatic and economic pressures up to the use of military force, as was the case in the Yemen war.

The study found that Prince Muhammad bin Salman sought to strengthen and enhance the role of Saudi Arabia in the region, and to make it more powerful and influential, similar to the Qatari and Turkish role.

The Emirati-Saudi relations witnessed significant rapprochement and convergence on most of the regional issues during the reign of Muhammad bin Salman. Confronting political Islam was the most prominent aspect of the Emirati-Saudi convergence.

The results of the study showed that the Gulf crisis with Qatar destabilized the Gulf house and weakened the image of the kingdom in general and Muhammad bin Salman in particular. Furthermore, kingdom did not achieve any of its goals.

There is also an economic goal that can be seen in what is called "2030 Vision", which requires tremendous financial resources. Bin Salam believes that the alliance with Israel will achieve the necessary funding for mega projects.

Key Words: Determinats, Politics, Foreign Politics, Mohammed bin Salman.